التقرير السنوي 1996

صندوق النقد العربي

التقرير السنوي 1996

المحتويـــــات

الصفحة

تقديم 1

مسيرة الصندوق خلال عشرين عاماً 3

نشاط الصندوق خلال عام 1996 23

النشاط الإقراضي 27

النشاط الاستثماري 35

الأسواق المالية العربية 39

نشاط التدريب 41

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية 47

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية 53

النشرات والتقارير الدورية والدراسات 55

الوضع المالي الموحد للصندوق 59

تقرير مراقبي الحسابات 65

جداول قروض الصندوق 79

جدول خطوط الإئتمان - برنامج تمويل التجارة العربية 85

جداول عامة 87

التنظيم والإدارة 89

تقديـــم

أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي

يشرفنـي بالأصالة عن نفـسي وبالنيابة عن زمـلائي، أعضاء مـجلس المديرين التنفـيذيين، أن أرفع لمجلسكم الموقـر التقرير الـسنوي عن أعمال الصـندوق لعام 1996، وذلك وفقـاً للمادة الثالثة والثلاثين من الاتفاقية المنشئة للصندوق.

ومع انقـضاء عـشرين عـاماً على إنشـاء الصندوق، واحتـفاءً بهـذه المناسبـة، يلبس التقـرير السنوي للصندوق لهـذا العـام حلة جديدة خـاصـة. فهـو، وعلى خـلاف السنوات الماضيـة، يتضمن جزئين رئيسيين، يستعرض الجزء الأول منهما بايجاز مسيرة الصندوق خلال العشرين سنة الماضية، مشـيراً إلى أهداف الصنـدوق التي حددتهـا اتفاقيـة إنشائه، والوسـائل التي أتاحتها لتـحقيق تلك الأهداف، وما حققـه وفقاً لذلك من إنجازات لدفع مسيـرة التنمية في دوله الأعضاء وتعزيز جهود التكامل الإقتصادي العربي في ضوء ما سمحت به موارده المالية.

أما الجزء الثاني فـيشمل أعمال الصندوق ونشاطاته ومركـزه المالي للعام الميلادي المنتهي في 31 ديسمبر 1996.

جاسم المناعي

د. جاسم المناعي
المديـر العـام
رئيس مـجلس المديرين التنفيذيين

16 مارس 1997

مسيرة الصندوق خلال عشرين عاماً

أنشأت الدول العربية صندوق النقد العربي، قبل عشرين عاماً، رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية فيها. فلقد تم تحرير اتفاقية إنشاء الصندوق في أبريل عام 1976، وبدأ العمل بها في فبراير عام 1977 بعد شهر واحد من تجاوز مجموع الاكتتاب نسبة 55 في المائة من رأسماله المصرح به، وذلك عملاً بما تقتضيه اتفاقية إنشائه. وباستثناء جمهورية جزر القمر، يضم الصندوق في عضويته جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بعد أن انضمت جمهورية جيبوتي إلى عضويته في أبريل عام 1996.

وكان إنشاء الصندوق تتويجاً للجهود المستمرة التي بذلتها الدول العربية خلال العقود التي سبقت إنشائه من أجل وضع أسس التعاون النقدي فيما بينها في إطار تكاملي. وجاءت اتفاقية إنشائه عاكسة تلك الجهود، حيث تضمنت ثمانية أغراض يسعى الصندوق للمساهمة في تحقيقها تمهيداً لإرساء مقومات ذلك التعاون. ويمكن تصنيف هذه الأغراض في خمس مجموعات رئيسية، تتعلق الأولى منها بتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، وتتعلق المجموعة الثانية بإرساء سياسات وأساليب التعاون والتنسيق في المجالين النقدي والمالي على المستويين العربي والدولي. أما المجموعة الثالثة فتتعلق بتطوير الأسواق المالية العربية، في حين تتعلق المجموعة الرابعة بتعزيز حركة المبادلات التجارية بين الدول العربية. وأخيراً تتعلق المجموعة الخامسة بأوضاع أسعار الصرف بين العملات العربية والعمل على تهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.

حفلت فترة العشرين عاماً التي انقضت على إنشاء الصندوق بالكثير من الانجازات التي تم تحقيقها في مختلف مجالات تخصصه التي حددتها إتفاقية إنشائه وذلك بالرغم من محدودية موارده المالية بالمقارنة مع الاحتياجات المتنامية للدول الأعضاء. ومن بين العوامل التي مكّنت الصندوق من تحقيق تلك الانجازات ، يبرز عاملان رئيسيان، الأول هو اتفاقية إنشائه، بما تتضمنه من أهداف ووسائل فيها من الشمول بحيث مكّنت الصندوق من التكيف مع الأوضاع المستجدة ومن تكثيف نشاطاته لخدمة أعضائه في ظل محدودية موارده. أما العامل الثاني فهو سياساته التي تميزت بالمرونة الكافية، وجهوده المستمرة لتطوير أساليب عمله والارتقاء بها، وحرصه على إعادة ترتيب أولويات عمله كلما استدعتها المستجدات الإقليمية والدولية والتطورات التي تشهدها الاقتصادات العربية، وذلك من أجل زيادة فاعليته في المساهمة في سد احتياجات دوله الأعضاء الناجمة عن تلك التطورات ورفع كفاءة موارده ومردوديتها في دعم الجهود التنموية في الدول الأعضاء.

لقد شهدت اقتصادات الدول الأعضاء خلال هذه الفترة عدداً من التطورات الهامة كان من أبرزها الجهود المكثفة التي بذلتها أعداد متزايدة منها في مجال الاصلاح والتصحيح الاقتصادي، وإنشاء أسواق منظمة للأوراق المالية في عدد منها، وتطوير الأجهزة المصرفية وتقوية قاعدتها الرأسمالية وتعزيز نظم وأجهزة الرقابة عليها. كما تميزت هذه الفترة بالأهمية الكبيرة التي أولتها الدول الأعضاء لتحرير وتعزيز المبادلات التجارية فيما بينها والتنسيق في المجالات المالية والنقدية وتبادل الخبرات. ولقد كان للصندوق إسهامات كبيرة ومميزة في جميع هذه المجالات.

فمنذ أواخر عقد السبعينيات وخلال عقد الثمانينيات، واجهت اقتصادات الدول الأعضاء صعوبات كبيرة أدت إلى بروز قضايا الاصلاح والتصحيح الاقتصادي وتصدرها لقائمة الأولويات فيها. ولقد تمثلت تلك الصعوبات في ركود وتذبذب معدلات النمو وضعف الانتاجية الذي يعكس الاختلالات الهيكلية العميقة في هذه الاقتصادات، وتعرضها لصدمات وتطورات خارجية سلبية أضافت أعباءً جسيمة على أوضاعها وموازين مدفوعاتها كان أبرزها التردي الكبير في شروط التبادل التجاري. كما تمثلت تلك الصعوبات في الفجوة المزمنة في الادخار المحلي في عدد منها، والاختلالات المالية الحكومية الكبيرة والتوسع الملحوظ في معدلات نمو السيولة المحلية وما أدى إليه من ارتفاع في معدلات التضخم وزيادة الضغوط على موازين المدفوعات.

وإزاء هذا الوضع، أصبح معظم الدول الأعضاء يطبق برامج إصلاح اقتصادي اختلفت من حيث شموليتها. فلقد اتجه البعض من هذه الدول بشكل مكثف إلى تبني برامج شاملة للتصحيح الاقتصادي بمساعدة المؤسسات الإقليمية والدولية والدول المانحة للعون، استهدفت في جانب منها استعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد واحتواء الضغوط التضخمية من أجل خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة. واستهدفت في الجانب الآخر، تطبيق السياسات والاجراءات الهيكلية الهادفة إلى تحسين الحوافز، وإزالة التشوهات، وتقوية الأطر المؤسسية بما يؤدي إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة ودعم نمو الطاقات الانتاجية. ومن أهم السمات التي تجمع بين برامج التصحيح المطبقة في هذه الدول هو تحرير الاقتصاد من القيود التي كان يعاني منها، والارتكاز على آليات السوق في تخصيص الموارد، وتشجيع القطاع الخاص ليقوم بدور أكبر في النشاط الاقتصادي. أما البعض الآخر، وخاصة الدول النفطية، فقد عمدت ذاتياً، في ظل نظمها الاقتصادية المتحررة، وفي ضوء انخفاض عائدات الصادرات من النفط، إلى اتباع سياسات ركزت على ترشيد الانفاق ورفع كفاءة استخدام الموارد.

ولقد حرص الصندوق، منذ بداية عمله، على مساعدة الدول الأعضاء ودعم جهودها في تصحيح أوضاعها الاقتصادية، فكان وضع الأسس والقواعد المنظمة **لنشاطه الإقراضي** هو من أول الأمور التي وجه جهوده نحو تحقيقها بحسبان أن المساهمة في تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء يأتي في مقدمة أغراضه. وقد باشر الصندوق نشاطه الإقراضي في عام 1978 بعد إقرار مجلس المديرين التنفيذيين لسياسة وإجراءات الإقراض في ضوء ما حددته اتفاقيته من أهداف ووسائل لتحقيقها. ويشمل الدعم الذي قدمه الصندوق للدول الأعضاء في هذا الإطار ثلاثة أمور، هي القروض والتسهيلات المالية، والمساعدة الفنية في إعداد وتصميم برامج التصحيح، ودعم مواقفها أمام الجهات الأخرى المانحة.

أما القروض التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء، فهي قروض تتفاوت أحجامها وشروط منحها وآجال استحقاقها حسب طبيعة وأسباب الإختلال في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة المؤهلة للإقتراض. وهذه القروض هي **القرض التلقائي**، الذي يقدم بأجل ثلاث سنوات ولا يزيد حجمه عن 75 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ويقدّم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات العضو. ولا يشترط لتقديم هذا القرض الإتفاق مع العضو على برنامج لتخفيف العجز في ميزان مدفوعاته. **القرض العادي**، وهو يقدّم للعضو المؤهل للإقتراض عندما تزيد حاجته عن 75 في المائة من اكتتابه المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويشترط أن يتم تقديمه بعد الإتفاق مع العضو المقترض على برنامج إصلاح مالي يمتد لفترة لا تقل عن سنة بهدف تخفيف العجز في ميزان مدفوعات العضو خلال فترة إستحقاق القرض. وتسدد كل دفعة منه خلال خمس سنوات من تاريخ سحبها. **القرض الممتد**، ويقدّم للعضو المؤهل للإقتراض في حالة وجود عجز كبير ومزمن في ميزان مدفوعاته ناجم عن خلل هيكلي في إقتصاده. ويشترط لتقديم هذا القرض الإتفاق مع العضو على برنامج تصحيح هيكلي يمتد لفترة لا تقل عن سنتين بهدف إيجاد حل ملائم لمشكلات العضو. وتسدد كل دفعة من هذا القرض خلال سبع سنوات من تاريخ سحبها.

وبالإضافة إلى أنواع القروض الثلاثة السابقة، يقدم الصندوق تسهيلاً خاصاً في شكل **قرض تعويضي** لمساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من موقف طارىء في ميزان مدفوعاتها بسبب هبوط في صادراتها من السلع والخدمات و/أو زيادة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية نتيجة سوء المحاصيل. ويسدد القرض التعويضي خلال فترة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ سحب الدفعة الأولى.

هذا، ويصل الحد الأقصى لإجمالي ما يمكن للدولة العضو الحصول عليه من قروض إلى 250 في المائة من اكتتابها في رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل، مضافاً إليه 50 في المائة من الإكتتاب في حالة تأهلها للقرض التعويضي.

وفي ظل تزايد عدد الدول الأعضاء التي أخذت تنفذ برامج تصحيح اقتصادي منذ مطلع العقد الماضي، وإدراكاً من الصندوق لأهمية دعم وتعزيز مسيرة التصحيح فيها، بادر مجلس المديرين التنفيذيين في عام 1988 إلى إجراء مراجعة عامة لسياسة وإجراءات الإقراض المعتمدة لدى الصندوق، وأتبعها بمراجعة عامة أخرى في عام 1996، استهدفتا في مجملهما زيادة كفاءة استخدام موارد الصندوق المتاحة للإقراض من خلال توجيهها بصورة أكبر إلى القروض التي تدعم برامج التصحيح الاقتصادي في الدول الأعضاء التي تستهدف تصحيح الخلل في موازين المدفوعات.

ولقد قدم الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي وحتى نهاية عام 1996 مائة قرض، بلغت قيمتها قرابة 696 مليون دينار عربي حسابي، أي ما يعادل 3.2 مليار دولار أمريكي، استفادت منها إحدى عشرة دولة من الدول الأعضاء شملت الأردن وتونس والجزائر والسودان وسورية والصومال والعراق ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن.

ومن بين المائة قرض التي قدمها الصندوق، جاءت القروض التلقائية في المرتبة الأولى إذ بلغ عددها 53 قرضاً بلغت قيمتها نحو 258 مليون د.ع.ح. وبنسبة 37 في المائة من مجمل قيمة القروض المقدمة. وتلتها القروض الممتدة حيث بلغ عددها 16 قرضاً، وبلغت قيمتها نحو 200 مليون د.ع.ح. وبنسبة تعادل نحو 29 في المائة من مجمل القروض المقدمة.

وكان اليمن من بين الدول الأعضاء الأكثر استفادة حيث حصل على 19 قرضاً. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن اليمن كان مكوناً من دولتين عضوين قبل توحيده في عام 1990، الأمر الذي يفسر ارتفاع عدد القروض التي حصل عليها. ويأتي المغرب في المرتبة الثانية إذ استفاد من 16 قرضاً، وتلته موريتانيا التي استفادت من 15 قرضاً.

أما من حيث حجم القروض المقدمة، فقد كانت الجزائر الأكثر استفادة من القروض حيث حصلت على نحو 149 مليون د.ع.ح.، ويعود ذلك إلى حجم اكتتابها في رأسمال الصندوق. وجاء العراق في المرتبة الثانية بمبلغ 133 مليون د.ع.ح.، ويليه المغرب واليمن بقيمة 112 و 102 مليون د.ع.ح. على التوالي. وقد بلغت قيمة القروض المقدمة للدول الأربع المذكورة أعلاه نسبة 71 في المائة من مجمل قيمة القروض المقدمة.

ولا يقتصر دعم الصندوق للدول الأعضاء التي التزمت بخيار التصحيح على المساهمة في توفير المساندة المالية اللازمة وحدها، بل يتعدى ذلك ليشمل، كما سبقت الإشارة إليه، المشورة والمساندة الفنية لإعداد عناصر برامج التصحيح التي تطبقها. فلقد شارك الصندوق في وضع ستة وعشرين برنامجاً للتصحيح المالي والهيكلي في الدول الأعضاء، شملت ستة برامج متتالية للتصحيح في موريتانيا وفي اليمن وأربعة في المغرب وثلاثة برامج متتالية في كل من السودان والأردن، وبرنامجين في الجزائر وبرنامجاً في كل من سورية والصومال.

أما الأمر الثالث الذي يشمله دعم الصندوق للدول الأعضاء في مسيرتها التصحيحية فهو جهوده في دعم مواقفها في اجتماعات المجموعات الاستشارية لمانحي العون التي تعقد لاستقطاب الموارد اللازمة لتمويل احتياجات التصحيح الاقتصادي فيها.

ولقد حققت جهود الدول الأعضاء في إطار برامج التصحيح نتائج طيبة في معظمها في مجالات الاستقرار الكلي والتحكم في معدلات التضخم والمحافظة على استقرار أسعار الصرف. وكذلك قطعت شوطاً ملحوظاً في الاصلاحات الهيكلية التي تضمنت تحرير الاقتصاد، وتخفيض وإزالة أوجه الدعم المختلفة والقيود على الأسعار والتجارة والمدفوعات، والتوجه نحو آلية السوق لتخصيص الموارد، وإصلاح نظم أسعار الصرف، وتعزيز دور القطاع الخاص. وقد انعكست هذه النتائج في تحسن أوضاع موازين مدفوعات عدد منها وتمكنّها من إعلان قابلية تحويل عملاتها لأغراض المعاملات الجارية.

وبالرغم من هذه النتائج، فإن معدلات الادخار والاستثمار غير الكافية، والانتاجية الضعيفة، والتشوهات في نظم الحوافز، هي بعض من العوائق التي لا تزال تواجهها الدول الأعضاء المعنية في مسيرتها نحو النمو الذاتي المستمر الذي يكفل تحسين ورفع مستويات المعيشة وتحقيق التوازن القابل للاستمرار في موازين مدفوعاتها. ولذلك تبقى الحاجة فيها إلى استكمال جهود التصحيح وتعميق الاصلاحات الهيكلية.

وفيما يتعلق **بالأسواق المالية**، فقد أخذت الدول العربية منذ العقد الماضي تولي اهتماماً متزايداً لتطوير أسواقها المالية نتيجة لقناعتها بأهمية الدور الذي يمكن لهذه الأسواق أن تلعبه في تعبئة المدخرات المحلية وحشدها في شكل استثمارات طويلة الأمد، وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر كفاءة ومردودية، وفي خلق وزيادة الوعي الادخاري والاستثماري لدى المواطنين، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية. ومما زاد في أهمية تطوير إنشاء هذه الأسواق، السياسات التي اتبعتها الدول الأعضاء في إطار برامج التصحيح الرامية إلى الاعتماد على آلية

السوق في تخصيص الموارد، وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، والاعتماد على آلية السوق لسد الاحتياجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية. كذلك، فإن الاتجاه المتزايد في الدول الأعضاء لتخصيص المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع العام أضاف إلى أهمية وجود أسواق مالية يمكن من خلالها طرح أسهم هذه المؤسسات للاكتتاب العام.

ولتقديم المساعدة لدوله الأعضاء في هذا المجال، تبنى الصندوق برنامج عمل متعدد المحاور استهدف الأول منها القيام بالدراسات والمسوحات الميدانية للأسواق المالية العربية للتعرف على أوضاعها والخروج بتوصيات عملية لتطويرها والتنسيق فيما بينها. وفي هذا الصدد، أجرى الصندوق بالتعاون مع بعض المؤسسات والخبرات العربية والأجنبية دراسات ومسوحات ميدانية في معظم الدول الأعضاء تم عرض نتائجها على الدول المعنية في حينه. ولقد خلصت هذه الدراسات والمسوحات إلى أن هناك جملة من المعوقات التي تحول دون تطور هذه الأسواق في الدول الأعضاء والتي يجب العمل على تذليلها، من أهمها قصور الأنظمة التشريعية المنظمة لهذه الأسواق، وضيقها وانعدام الأسواق الثانوية فيها، وقلة عدد الشركات المدرجة فيها، وعدم تنوع الأدوات الاستثمارية التي توفرها، وندرة المؤسسات التي تقوم بوظيفتي الوساطة المالية وصناع السوق، وعدم توفر الوعي الاستثماري، وأخيراً عدم توفر الاستقرار الاقتصادي في عدد منها.

ومن الجدير بالذكر أن عدداً من الدول الأعضاء سعى في إطار برامج التصحيح التي يطبقها بمساعدة الصندوق، أو في إطار الاصلاحات الذاتية التي يقوم بها، إلى معالجة جوانب كبيرة من هذه المعوقات. وشملت تلك الجهود وضع وتطوير الأطر التشريعية لهذه الأسواق لزيادة ثقة المستثمرين وتوفير الحماية اللازمة لهم، وتتضمن تطوير قوانين الشركات، وقوانين الاستثمار والضرائب، والتشريعات المصرفية، والضوابط التنظيمية التي تحكم نشاط الشركات في هذه الأسواق وشروط ومتطلبات إصدار الأوراق المالية المختلفة. كما شملت تطوير الأطر المؤسسية التي تعمل هذه الأسواق من خلالها. ومن التطورات الهامة في هذا المجال هو تطور استخدام أدوات الدين العام المتداولة في أعداد متزايدة من الدول الأعضاء في إطار السياسات النقدية غير المباشرة التي تتبناها السلطات النقدية فيها لما لها من دور في تعزيز جانب العرض في هذه الأسواق. ولعل من أبرز التطورات التي ساهمت في تطوير الأسواق المالية وتعزيز دورها في العديد من الدول الأعضاء هو خلق البيئة الاقتصادية الأكثر ملاءمة كما تعكسها النتائج الطيبة التي تم تحقيقها في مجالات الإستقرار الكلي والتحكم في معدلات التضخم والمحافظة على استقرار أسعار الصرف في إطار جهود التصحيح الإقتصادي.

أما المحور الثاني فيتمثل في جهود الصندوق لمعالجة ندرة البيانات وشفافيتها. فلقد أصبح واضحاً أن ندرة البيانات العلمية الوافية عن أنشطة الأسواق المالية العربية وعدم رواجها محلياً وعالمياً يحول دون تطورها وانتشار الوعي الاستثماري فيها. ولذلك عمد الصندوق على تذليل هذه العقبة من خلال إنشاء قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

ولقد استهدف الصندوق من وراء إنشاء هذه القاعدة جمع البيانات حول أنشطة الأسواق المالية العربية، ومعالجتها بصورة متسقة، وإعداد مؤشرات أدائها باستخدام منهجية موحدة ونشرها بصورة منتظمة، وذلك للمساهمة في تنمية الوعي الاستثماري وتفعيل دورها وتمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات الاستثمارات السليمة. وفي مطلع عام 1995، انطلقت القاعدة فعلياً بمشاركة الأسواق المالية في ست من الدول الأعضاء، وهي الأردن والبحرين وتونس وسلطنة عُمان والكويت والمغرب، ثم انضمت إلى القاعدة بعد ذلك الأسواق المالية في السعودية ولبنان ومصر. ومع انطلاق القاعدة، بدأ الصندوق بإصدار نشرة فصلية حول أنشطة وأداء هذه الأسواق، والتطورات الاقتصادية ذات العلاقة. كما تتضمن النشرة في كل عددٍ منها فصلاً خاصاً عن أحد الأسواق المشاركة يتناول نشأته وتطوره بما في ذلك المعلومات التي تتعلق باجراءات الاستثمار في الأوراق المتداولة فيه ليكون بمثابة دليل للمستثمر.

ويشمل المحور الثالث جهود الصندوق الرامية إلى تعزيز نشاط الأسواق المالية العربية. ففي هذا الإطار، وسعياً منه للمساهمة في تنشيط التداول في هذه الأسواق وزيادة الأوراق المالية المتداولة فيها حسب فترات الاستحقاق والجهات المصدّرة لها، وكذلك توسيع قاعدة المستثمرين في هذه الأوراق، أنشأ الصندوق بالمشاركة مع مؤسسة إيبكا ومؤسسة التمويل الدولية، الشركة العربية لتقييم الملاءة الائتمانية، وذلك بعد موافقة مجلس محافظي الصندوق على مساهمة الصندوق فيها. ولقد تم التوقيع على إنشاء هذه الشركة في شهر أكتوبر 1995 حيث تمتلك مؤسسة إيبكا 60 في المائة من أسهم الشركة، ويملك كل من الصندوق ومؤسسة التمويل الدولية 20 في المائة من أسهمها.

وتأتي أهمية إنشاء الشركة من أن خدمات التقييم تعمل على معالجة النقص في البيانات المالية للجهات المصدرة للأوراق المالية، وكذلك معالجة الإختلافات في النظم المحاسبية المتبعة. وفي هذا الإطار، فإن من المتوقع أن تستخدم الشركات التابعة للشركة الأم منهجية موحدة لتقييم الملاءة الإئتمانية بما يسمح بمقارنة البدائل الإستثمارية في الدول العربية على أسس علمية وموضوعية. ومن الجدير بالذكر، أن

هذه المنهجية هي تلك المستخدمة من قِبل مجموعة إيبكا العالمية، وهي الشريك الفني وأكبر المساهمين في الشركة. ويلاحظ في هذا الصدد، أن تقييمات مجموعة إيبكا مقبولة ومعترف بها من قبل السلطات الرقابية والإشرافية المعنية في كافة الأسواق المالية العالمية. ولا شك أن تقييمات الملاءة الإئتمانية وتصنيف المقترضين على أساسها، تعزز من قدرة أجهزة الرقابة الرسمية كالبنوك المركزية وهيئات أسواق المال في عملية الإشراف والرقابة على نشاط المؤسسات المالية، وبذلك تساهم في حماية حقوق المتعاملين والمستثمرين في الأسواق المالية العربية.

واستمراراً لهذه الجهود، بدأ الصندوق في عام 1996 بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية بدراسة نظم المقاصة والتسويات المعمول بها في الأسواق المالية العربية من أجل التعرف عليها وتحري السبل التي يمكن له من خلالها المساهمة في تطويرها بما يتماشى مع المعايير الدولية.

ومن ناحية أخرى، أولت الدول الأعضاء خلال الفترة الماضية **قطاعاتها المصرفية** أهمية كبيرة نظراً للدور الحيوي الذي تلعبه في الاقتصاد من خلال ما تقوم به من أنشطة في مجال حشد المدخرات، والوساطة، وتسهيل تدفقات المدفوعات، وتخصيص الائتمان، ولكونها تمثل المحور الرئيسي في تنفيذ السياسات النقدية. وانطلاقاً من ذلك، سعى العديد من الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات هيكلية لمعالجة المشاكل التي تعاني منها قطاعاتها المصرفية وتبني السياسات اللازمة لخلق البيئة الملائمة لتطويرها بما في ذلك تحرير أسعار الفائدة وتطوير التشريعات من أجل ضمان تحقيق الأهداف المنشودة من برامج الاصلاح الاقتصادي، وتنفيذ الاصلاحات الرامية إلى تطوير أسواق النقد والتحول إلى الأدوات غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية.

كما أولت الدول الأعضاء، في الوقت نفسه، أهمية متنامية للرقابة المصرفية التي تشمل الاجراءات والأساليب التي تتخذها السلطات النقدية بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمصارف سعياً للوصول إلى جهاز مصرفي سليم يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين على حد سواء.

ومن التطورات الهامة في هذا المجال هو صدور قرار لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 1988 حول معايير كفاية رأسمال المصارف الذي تم على أساسه تصنيف الدول إلى مجموعتين، حيث أتت جميع الدول العربية فيما عدا السعودية، بموجب ذلك التصنيف ضمن المجموعة الثانية. ولقد تدارس كل من مجلس المديرين التنفيذيين

بالصندوق، ومجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مدلولات ذلك القرار على المصارف العربية، وكذلك الخطوات والاجراءات المتخذة من قبل الدول الأوروبية للإسراع في إقامة أوروبا الموحدة. وفي ضوء تلك الدراسات شكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي من بين محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لجنة ضمت في عضويتها مدير عام الصندوق لبحث الموضوع مع نظرائهم في الجانب الأوروبي.

وفي ضوء تلك المساعي، أعد الصندوق، بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية، دراسة حول آثار قرار لجنة بازل المذكور وتضمنت توصية بتشكيل لجنة للرقابة المصرفية على مستوى الدول العربية لمتابعة الموضوع من جميع جوانبه. ولقد أقر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية التوصية، وتم وفقاً لذلك تشكيل لجنة الرقابة المصرفية العربية بعضوية مدراء الرقابة في الدول العربية، بالإضافة إلى الصندوق بهدف دراسة آثار ذلك القرار، والتقدم بتوصيات عملية محددة لمعالجة هذه الآثار.

وبناءً على التوصية التي تقدمت بها اللجنة في اجتماعها الأول، تم اعتمادها من قبل مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية كلجنة دائمة. ومنذ إنشائها في عام 1991 تعقد اللجنة اجتماعاً سنوياً في مقر الصندوق الذي يقوم أيضاً بمهام أمانتها الفنية، ويتم رفع تقرير عن أعمالها وتوصياتها إلى الاجتماع السنوي للمجلس ومكتبه الدائم.

وتسعى اللجنة بصورة متدرجة لتطوير أساليب الرقابة في الدول العربية بما يتماشى مع المعايير الدولية، إذ تعمل على اختيار موضوع أو إثنين من أساليب الرقابة المصرفية لدراسته والتوصل إلى توصية محددة بشأنه ترفع إلى الاجتماعات السنوية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لإقرارها والأخذ بها في كل دولة بصورة استرشادية حسب التشريعات المرعية فيها. ولإتمام ذلك، شكلت اللجنة، بموجب توصية من الأمانة، فريق عمل من بين أعضائها يجتمع في مقر الأمانة لإعداد الدراسات اللازمة حول المواضيع التي تختارها اللجنة، ويتم عرضها على اجتماعها السنوي للاتفاق عليها. وفي هذا الإطار، أعدت اللجنة دراسات حول عدد من المواضيع وتقدمت بتوصيات حولها إلى المجلس شملت الإفصاح المحاسبي للمصارف، ومتطلبات الرقابة الداخلية في المصارف، وسياسة تصنيف التسهيلات الائتمانية وكيفية احتساب المخصصات اللازمة لها. وقد أقر المجلس توصيات اللجنة حول هذه المواضيع بعد إبداء ملاحظاته حولها.

وبجانب قيامه بدور الأمانة الفنية للجنة، يشارك الصندوق كممثل للمجموعة العربية، وفقاً لتوصيات مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، في الإجتماعات السنوية التي تعقدها لجنة بازل مع ممثلي المجاميع الإقليمية للرقابة المصرفية. وتشكل هذه الإجتماعات إطاراً للتشاور بين اللجنة وهذه المجاميع، حيث يطلع رئيس اللجنة ممثلي المجاميع على أعمال اللجنة في العام المعني وتوجهاتها، ويقدم ممثلو المجاميع من جانبهم عرضاً لأنشطتهم خلال ذلك العام. ويتم تقديم تقرير عن هذه الإجتماعات والمواضيع المطروحة فيها إلى الإجتماعات السنوية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

وفي مجال التجارة، فإنه وفيما يتعلق بالمستوى العربي، أولت الدول العربية للمبادلات التجارية فيما بينها أهمية خاصة خلال الفترة منذ إنشاء الصندوق، لكونها أحد المداخل الرئيسية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي. وقد تمثل ذلك في وضع اتفاقية تيسير وتنمية المبادلات التجارية بين البلاد العربية من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ودخولها حيز التنفيذ بعد أن صادق عليها العدد اللازم من الدول العربية على اعتبار أنها تمثل خطوة متقدمة في مجال تنمية هذه المبادلات بالمقارنة باتفاقيات التجارة الجماعية السابقة. ذلك أنه بجانب تحرير التجارة، ركّزت الإتفاقية على الجوانب الأخرى المتعلقة بهذه المبادلات وعلى وجه الخصوص توسيع القاعدة الانتاجية وتوفير التمويل والضمان. كما تتمثل الأهمية التي أولتها الدول العربية لهذا الموضوع في تكوين لجنة المفاوضات التجارية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي كلجنة دائمة تشرف على تطبيق الاتفاقية وعلى المفاوضات التجارية العربية على أساس قوائم سلعية.

وعملاً بما نصت عليه اتفاقية إنشائه، أولى الصندوق موضوع تنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية اهتماماً كبيراً، وسعى إلى المساهمة فيه من خلال عدة جوانب. شمل الجانب الأول القيام بدراسات ميدانية في عدد من الدول الأعضاء لجمع المعلومات والاحصاءات والتعرف على المرتكزات الرئيسية لهذه المبادلات. وفي الجانب الثاني سعى الصندوق إلى إنشاء نظام لتسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء، وهو النظام الذي نصت عليه اتفاقية إنشائه كأحد الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. ذلك أن الاتفاقية نصت على سداد كل من الدول الأعضاء نسبة 2 في المائة من حصته في رأسمال الصندوق بالعملة الوطنية بحيث يقوم الصندوق بتخصيص ما يكفي منها لتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لأغراض التسوية في إطار حساب خاص يفتح لهذا الغرض. وبعد دراسات مستفيضة وزيارات ميدانية متعددة إلى المجاميع

الإقليمية المختلفة التي كانت لها تجارب سابقة في هذا المجال، أعد الصندوق مشروع القواعد الأساسية لحساب تسوية المدفوعات. وعند مناقشة المشروع من قبل الاجتماع الاستثنائي الأول لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، رأى المجلس أنه في ضوء التطورات التي حدثت في مجال التجارة العربية، ومع ازدياد القناعة بأهمية توفير التمويل لتنشيط هذه التجارة أن يتم التركيز على دراسة أفضل السبل المالية والنقدية لتشجيع وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية. وفي ضوء ذلك أتجه الصندوق إلى دراسة كيفية توفير التمويل لهذه التجارة الأمر الذي أدى إلى إنشاء برنامج تمويل التجارة العربية لاحقاً.

وفي الجانب الثالث، عمد الصندوق على التنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمؤسسات والهيئات العربية الأخرى ذات العلاقة من أجل تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبحث عن الوسائل التي من شأنها تعزيز المبادلات التجارية بين الدول العربية. في هذا الإطار، حرص الصندوق على المشاركة في أعمال لجنة المفاوضات التجارية وتقديم الدراسات والمرئيات حول أسلوب تطوير أعمالها.

وفي الجانب الرابع، أنشأ الصندوق تسهيلاً مالياً خاصاً، في إطار التسهيلات التي يوفرها للدول الأعضاء، من أجل تشجيع التبادل التجاري فيما بينها. ولقد استهدف الصندوق من وراء إنشاء هذا التسهيل تشجيع الدول الأعضاء على تحرير التبادل التجاري فيما بينها من القيود عن طريق توفير التمويل لما قد ينشأ من عجز تجاري إقليمي نتيجة تحرير التجارة على ذلك المستوى، حيث يقوم بتمويل كل أو جزء من العجز الحاصل في الميزان التجاري الإقليمي الذي قد تتعرض له الدولة العضو في مبادلاتها التجارية مع بقية الدول الأعضاء. ولقد قدّم الصندوق في إطار هذا التسهيل 11 قرضاً بلغت قيمتها 64.73 مليون د.ع.ح.، أي ما يعادل حوالي 282 مليون دولار، استفادت منه سبع دول أعضاء وهي الأردن وتونس والجزائر وسورية والعراق والمغرب واليمن.

وحيث أن هذا التسهيل كان بطبيعته مربوطاً بالتطورات في الميزان التجاري الإقليمي للدولة العضو المقترضة، ولا يتاح في إطاره التمويل للمتعاملين في التجارة العربية البينية مباشرة، استمر الصندوق في البحث عن الوسيلة الملائمة التي من شأنها أن توفر الدعم المباشر للمصدرين والمستوردين في الدول العربية، مستنداً في ذلك على قرار مجلس محافظي المصارف المركزية آنف الذكر. وفي ضوء تلك الجهود، وبعد دراسة مستفيضة، أنشأ الصندوق في عام 1989 برنامج تمويل

التجارة العربية بقد إقرار نظامه الأساسي من قبل مجلس المحافظين برأسمال يبلغ 500 مليون دولار أمريكي. وقد ساهم الصندوق، بموجب قرار مجلس المحافظين،بنصف رأسمال البرنامج، كما ساهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بخمس رأسماله، وساهم عدد من المصارف المركزية والمصارف التجارية في الدول العربية في الجزء المتبقي بحيث بلغ عدد المساهمين 34 مؤسسة مالية ومصرفية في الدول العربية. وبإقرار النظام الأساسي للبرنامج، تمّ وقف العمل بتهسيل تشجيع التبادل التجاري.

وتجسد المساهمة الكبيرة للصندوق في رأسمال البرنامج الأهمية التي يعلقها عليه، وحرصه على تمكينه من الإنطلاق من قاعدة قوية تساعده على تحقيق أهدافه في تنمية المبادلات التجارية العربية. ويتولى مدير عام الصندوق مهام الرئيس التنفيذي رئيس مجلس إدارة البرنامج، ويشارك أربعة من أعضاء مجلس إدارة الصندوق في مجلس إدارته. كما حرص الصندوق على توفير جميع الخدمات المتخصصة للبرنامج منذ البداية لتمكينه من مباشرة أعماله.

ويهدف البرنامج إلى تنمية التجارة العربية البينية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي، من خلال توفير التمويل للصادرات والواردات من السلع ذات المنشأ العربي وفقاً لشروط وأسعار تنافسية، وكذلك من خلال توفير المعلومات عن فرص التجارة في الأسواق العربية. وترتكز آليته على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تعيِّنها الدول العربية لذلك الغرض. ويدير البرنامج عملياته من خلال خطوط ائتمان يقدمها إلى الوكالات الوطنية لإعادة تمويل الائتمان الذي تقدمه للصادرات والواردات. ويتميز البرنامج بأنه يمثل أول مؤسسة عربية مشتركة متخصصة في توفير التمويل للتبادل التجاري بين الدول العربية وتوفير المعلومات التجارية في آن واحد. وهو يوفر التمويل بأسعار فائدة تنافسية ولفترات تمتد إلى خمس سنوات اعتماداً على طبيعة السلعة المعنية. كما يتميز البرنامج بمرونة وسهولة الاجراءات التي يتبعها في تعامله.

ولقد بلغ عدد الوكالات الوطنية للبرنامج 73 وكالة في 18 دولة عربية وثلاث دول أجنبية. وبلغت قيمة الطلبات التي وافق البرنامج على إعادة تمويلها إلى ما يزيد عن 660 مليون دولار أمريكي منها 410 مليون دولار تم بالفعل التوقيع بخصوصها على اتفاقيات خطوط ائتمان.

أما فيما يتعلق بالتجارة على المستوى الدولي، فلقد أظهر الانكماش الذي حدث في الساحة الاقتصادية الدولية منذ بداية العقد الماضي بصورة جلية أن الاقتصادات العربية تتأثر بشكل مباشر بالتطورات الاقتصادية الدولية من خلال علاقاتها التجارية مع بقية دول العالم. كما بدا واضحاً أن الانكماش في اقتصادات الدول الصناعية يصل تأثيره إلى الدول العربية بسرعة بينما لا يكون العكس صحيحاً عند تحسن الأداء الاقتصادي في تلك الدول.

وفي ضوء ذلك، وإدراكاً من الصندوق لأهمية التطورات الدولية في مجال التجارة، وظهور التكتلات التجارية كسمة بارزة فيه، وما لذلك من أثر بالغ على قدرة الصادرات من الدول العربية على الدخول إلى أسواق تلك التكتلات، أعد الصندوق عدداً من الدراسات حول ذلك، كما دأب على متابعة التطورات في المفاوضات التجارية الدولية في إطار جولة أوروجواي، وبذل جهوداً حثيثة للحصول على صفة المراقب في الجات. ولقد تكللت جهوده بالنجاح إذ حصل على صفة المراقب في كل من المجلس الوزاري للجات واجتماعات الدول المتعاقدة فيه. وانطلاقاً من ذلك، حرص الصندوق على متابعة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار تلك الجولة وتقديم الدراسات حول ما يجري خلالها إلى محافظيه وبقية الجهات المختصة في الدول الأعضاء. ومع انتهاء جولة أوروجواي، كثف الصندوق جهوده لدراسة وتبيان الآثار التي يمكن أن تترتب على الاقتصادات العربية من جراء تطبيق الاتفاقيات التي تمخضت عنها، ليمكن للدول الأعضاء اتخاذ السياسات الملائمة للتقليل من آثارها السلبية والاستفادة مما توفره من منافع لها. كما سعى الصندوق لدى منظمة التجارة الدولية المنبثقة عن تلك الجولة للحصول على صفة المراقب، ومن المؤمل أن يحصل على تلك الصفة قريباً.

ولقد أدرك الصندوق مبكراً أنه من أجل تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، فهو في حاجة إلى استراتيجية متكاملة للتفاعل مع الدول الأعضاء تشمل، بجانب تقديم التسهيلات المالية، أبعاداً أخرى. ومن ضمن هذه الأبعاد توفير المعونة الفنية، وتعزيز التعاون مع المجالس والهيئات ومنظمات العمل العربي المشترك والمنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة، والقيام بالدراسات والأبحاث اللازمة والتنظيم والمشاركة في الندوات حول المواضيع الهامة الراهنة المتعلقة بمجالات عمله.

ففي **مجال المعونة الفنية**، أولى الصندوق اهتماماً خاصاً **للتدريب** إيماناً منه بأهميته وبضرورة إعداد الكوادر الفنية العربية، انطلاقاً من قناعته بأن التدريب أداة رئيسية تسهم في تحسين أداء المؤسسات المالية والنقدية في الدول العربية. كما أن من شأن تأهيل الكوادر في هذه المؤسسات أن يساعد الصندوق في إنجاز أعماله من

خلال دراسة وتحليل الأوضاع الإقتصادية الوطنية والإقليمية والدولية، وتفهّم واستيعاب أبعادها المختلفة، وتصنيف وتبويب الإحصاءات النقدية والمالية والتجارية، وذلك للمساعدة في تصميم البرامج الإقتصادية، الإستقرارية منها والهيكلية.

ولذا، سعى الصندوق منذ بداية نشاطه في مساندة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في تأهيل وتحسين كفاءة كوادرها الوطنية العاملة في الأجهزة الرسمية المعنية. ففي إطار برنامجه للمعونة الفنية، شرع الصندوق منذ عام 1981 بتنظيم دورات تدريبية للعاملين في الأجهزة النقدية والمالية والإقتصادية في الدول الأعضاء، كلما سمحت الظروف بذلك. ولقد قدّم الصندوق برامجه التدريبية غير المنتظمة بين عامي 1981 و 1988 على أساس تجريبي مستهدفاً تلمس حاجة الدول الأعضاء لموضوعات التدريب المختلفة ومدى إقبالها عليها. وخلال تلك الفترة، بلغ عدد الدورات التدريبية التي نظمها الصندوق إحدى عشرة دورة غطت سبعة مواضيع مختلفة، وهي إعداد ميزان المدفوعات، وإدارة الإحتياطيات وتحليل مخاطر الإئتمان، والتحليل المالي، والرقابة المصرفية، والمالية العامة، والإحصاءات النقدية والمصرفية، وأساليب التحليل الإقتصادي.

وفي ضوء النتائج الطيبة، وتزايد اهتمام الدول الأعضاء بهذه الدورات ومطالبتهم بزيادة نشاط الصندوق في هذا المجال، أنشأ الصندوق في منتصف عام 1988 معهد السياسات الإقتصادية كدائرة مستقلة من دوائر الصندوق.

ويسعى المعهد إلى تعزيز المهارات الفنية الوطنية القادرة على رسم ومتابعة تنفيذ السياسات الإقتصادية في الدول الأعضاء. ولتحقيق ذلك يستخدم المعهد عدداً من الوسائل، من أهمها تنظيم وإعداد وتقديم دورات تدريبية متخصصة في عدد من المجالات الإقتصادية والمالية والإحصائية موجّهة بشكل رئيسي إلى الكوادر المتوسطة في الأجهزة النقدية والمالية والإقتصادية في الدول الأعضاء بهدف تعزيز وتحسين المقدرة الفنية لهذه الأجهزة على وضع ومتابعة تنفيذ السياسات الإقتصادية وتحليل آثارها واستخلاص نتائجها. ومن هذه الوسائل أيضاً تنظيم وإقامة ندوات علمية متخصصة حول القضايا الهامة ذات العلاقة بصياغة السياسة الإقتصادية في الدول الأعضاء لمنفعة الكوادر العليا والمتقدمة من المسؤولين في الدول الأعضاء في الصندوق. وتتضمن هذه الوسائل كذلك إجراء البحوث والدراسات الهادفة إلى تعميق المعرفة بالقضايا ذات الصلة بالسياسة الإقتصادية في الدول الأعضاء.

ولقد عمل المعهد منذ إنشائه على تنظيم الدورات التدريبية، وهي تنقسم إلى قسمين، منها الدورات الأساسية التي يتكرر تقديمها بانتظام وتهدف في مجموعها إلى الإسهام في تطوير وتقوية القدرات والمهارات الفنية في إدارة الإقتصاد الكلي وأساليب التحليل الإقتصادي وتحليل السياسات المالية والنقدية، فضلاً عن تجميع وتحليل الإحصاءات الإقتصادية في مجالات ميزان المدفوعات والمالية العامة والسياسات المالية والنقدية. وبالإضافة إلى هذه الدورات، ينظم المعهد بين الحين والآخر دورات تدريبية حول موضوعات مختارة ذات أهمية آنية أو لتلبية احتياجات خاصة يرى الصندوق ملاءمة تناولها بالبحث. من هذه الدورات على سبيل المثال، دورات تدريبية في موضوعات إدارة الإحتياطيات، وأدوات الإستثمار، والرقابة على المصارف.

وبجانب ذلك نظم المعهد عدداً من الندوات وورش العمل حول موضوعات متصلة بأهدافه وبالقضايا الإقتصادية والمالية في الدول الأعضاء، منها على سبيل المثال، سياسات التصحيح واستراتيجيات التنمية في البلدان العربية، وإدارة وتنسيق أسعار الصرف في البلدان العربية، وتنسيق السياسات المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويتجسد نشاط المعهد في عدد الدورات التدريبية التي نظمها والذي بلغ 49 دورة استفاد منها 1395 مشاركاً من الدول الأعضاء، كما نظم المعهد 11 ندوة وحلقة عمل شارك فيها نخبة من المسؤولين في الدول الأعضاء عن رسم السياسات الإقتصادية، ومن المفكرين المهتمين بقضايا التنمية والإقتصاد العربي.

وعلى صعيد **توثيق التعاون والتنسيق مع المجالس والهيئات و منظمات العمل العربي المشترك والمنظمات الإقليمية والدولية**، حرص الصندوق منذ بدء نشاطه على تطوير سبل التعاون والتنسيق معها بالصورة التي تخدم مصالح الدول الأعضاء. وفي هذا الإطار، فإن من أهم الوسائل التي اتخذها الصندوق من أجل تحقيق أهدافه المتعلقة بالتنسيق بين الدول الأعضاء في المجالين النقدي والمالي وفي تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والإقتصادية والدولية بما يحقق مصالحها المشتركة، هو تطوير علاقته **بمجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية**. فارتباط الصندوق بالمجلس اتخذ صفة رسمية منذ عام 1980 حين تقرر قيامه بدور إمانة المجلس وأمانة مكتبه الدائم، وشهدت علاقة الصندوق بالمجلس منذ ذلك الوقت تطوراً كبيراً مع تطور أعمال المجلس وتوسع نشاطات الصندوق. ولقد عمل الصندوق بصفته الأمانة الفنية على وضع مشروع القواعد الإجرائية للمجلس ومكتبه الدائم.

وتمثل الإجتماعات السنوية للمجلس إطاراً هاماً لمناقشة عدد من المواضيع التي تتصل بأهداف الصندوق مباشرة. فبجانب القضايا الراهنة المختلفة التي يناقشها المجلس بصورة خاصة، فقد عمد على مناقشة عدد من المواضيع الهامة بصورة منتظمة. ومن هذه المواضيع التطورات المالية والنقدية في الدول العربية في ضوء المذكرات التي يعدها الصندوق لأغراض اجتماعات المجلس. كما يقدم الصندوق إلى المجلس الصيغة الأولية للتقرير الإقتصادي العربي الموحد للتعرف على مرئيات وملاحظات أعضاء المجلس حوله، وذلك عملاً بتوصية اللجنة السباعية المنبثقة عن المجلس التي طلبت من الصندوق عام 1980 إعداد هذا التقرير بالتعاون مع المؤسسات العربية المشتركة الأخرى. كذلك يقدّم الصندوق، بعد التشاور مع المديرين التنفيذيين في صندوق النقد والبنك الدوليين والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، إلى المجلس المواضيع التي يقترح تضمينها في الخطاب العربي الموحد الذي يلقيه بالتناوب أحد المحافظين العرب في الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين بالنيابة عن بقية الدول الأعضاء. وفي إطار سعي أعضاء المجلس لتبادل الخبرات فيما بينهم، يناقش المجلس الورقة التي يعدها أحد أعضائه كل عام حول تجارب بلده في أحد المواضيع المتصلة باهتماماته. وأخيراً يناقش المجلس، كما سبقت الإشارة إليه، التقرير الذي تقدمه الأمانة عن أعمال لجنة الرقابة المصرفية وتوصياتها، وتقرير الأمانة حول اجتماعات لجنة بازل مع ممثلي المجاميع الإقليمية للرقابة المصرفية.

كما حرص الصندوق على توطيد التعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الإدارة العامة للشؤون الإقتصادية) في عدة جوانب. فالصندوق يشارك في اجتماعات المجلس الإقتصادي والإجتماعي، وقد تقدّم بالعديد من الدراسات حول مختلف المواضيع المدرجة على جدول أعمال المجلس والتي تقع في نطاق اختصاصاته وكذلك الدراسات التي كلفه بها المجلس. كذلك يشارك الصندوق في اجتماعات لجنة المفاوضات التجارية المنبثقة عن المجلس، واجتماعات لجنة تنسيق العمل في قطاع التجارة العربية، واللجنة الفنية الدائمة للإحصاء. كما تعاون الصندوق مع الأمانة في تنظيم عدد من الندوات في المجالات التي تقع ضمن اختصاصاته وخاصة التجارة والأسواق المالية.

كذلك أولى الصندوق أهمية كبيرة لتوثيق التعاون والتنسيق مع مؤسسات العمل العربي المشترك الأخرى وعلى رأسها الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي الذي يتعاون الصندوق معه في عدد من المجالات وبوجه خاص في مجالات

ثلاثة ذات أهمية. أما المجال الأول فهو برنامج تمويل التجارة العربية، حيث يساهم الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي بخُمس رأسمال البرنامج ليكون الشريك الرئيسي الأول للصندوق في هذه المؤسسة الهامة.

وأما المجال الثاني فهو **التقرير الإقتصادي العربي الموحد**، والذي يعتبر ثمرة التعاون المميز بين الصندوق والجهات الأخرى المشاركة في إعداده ومنها الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي. ولقد بدأ العمل في إعداد التقرير وإصداره بناءً على توصية اللجنة السباعية المنبثقة عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في اجتماعها في عام 1980 بأن يتولى الصندوق إعداده كل عام بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك الأخرى وتقديمه إلى الإجتماعات السنوية للمجلس.

ولقد أصدر الصندوق العدد الأول من التقرير في عام 1980 بالمشاركة مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، ثم انضمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى هذا الجهد منذ العدد الثاني، وهو تقرير عام 1981، وانضمت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول منذ العدد الثالث. ومنذ ذلك الوقت يتعاون الصندوق مع هذه الجهات في إعداد التقرير وإصداره.

وفي إطار هذا الجهد المشترك، تقوم كل من الجهات الأربع بإعداد الفصول المناطة بها، ويتولى الصندوق بجانب ذلك مسؤولية تحرير التقرير وإخراجه. ويقدم الصندوق التقرير في صورة أولية محدودة التداول إلى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والمجلس الإقتصادي والإجتماعي للتعرّف على مرئيات الدول الأعضاء حوله، ثم يصدر الصيغة النهائية من التقرير في ضوء ملاحظات الدول الأعضاء.

ولقد حرصت الجهات المشاركة في إعداد التقرير على تطويره بصورة مستمرة مستفيدة في ذلك من ملاحظات المسؤولين في الدول الأعضاء الذين أبدوا اهتماماً متزايداً به. وشملت جهود التطوير إيجاد تنسيق أكبر بين ممثلي هذه الجهات فيما يتعلق بالإحصاءات والبيانات التي تستند عليها فصول التقرير، وبأسلوب إعداده، وكذلك إعداد فصل خاص كل عام حول أحد المواضيع الإقتصادية الهامة ليكون محور التقرير بحيث تعكسه الفصول الأخرى كلما كان ذلك ممكناً.

وأخيراً، فإن المجال الثالث للتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي هو الندوة السنوية المشتركة التي يشترك الصندوقان في تنظيمها بالتعاون الفني مع صندوق النقد والبنك الدوليين. وتعقد الندوة في مقر كل منهما بالتناوب وتتناول في كل عام أحد المواضيع الهامة الراهنة، ويتم نشر أعمالها في صورة كتابين أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية. وبجانب المشاركة في التنظيم، حرص الصندوق على المساهمة فيها بإعداد أوراق حول المواضيع قيد البحث. ولقد تناولت الندوة في السنوات الماضية مواضيع شملت التصحيح والتنمية في البلدان العربية، والتخصيصية والتصحيح في البلاد العربية، وسياسات الإستثمار في البلاد العربية، وسياسات التجارة الخارجية والبينية للبلدان العربية، وآفاق التنمية العربية في التسعينات، والسياسات المالية وأسواق المال العربية، واتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية، والآثار الإجتماعية للتصحيح الإقتصادي في الدول العربية.

وبجانب مؤسسات العمل العربي المشترك، سعى الصندوق لإرساء سبل التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية ذات الإهتمام المشترك بالصورة التي تخدم مصالح الدول الأعضاء وتمكّنه من تحقيق أهدافه. ويأتي في هذا الإطار المنظمات الرئيسية التي يتعاون الصندوق معها من وحي طبيعتها ومجالات عملها المشابهة لأعمال الصندوق وعلى رأسها الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وكذلك الهيئات المتخصصة كالمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية ولجنة بازل للرقابة المصرفية.

ومن أهم المؤسسات التي حرص الصندوق على توطيد التعاون معها في هذا الإطار، صندوق النقد والبنك الدوليين. ويشمل التعاون معهما عدة مجالات، منها تبادل المعلومات حول التطورات الإقتصادية في الدول ذات العضوية المشتركة بين الجهات الثلاث. كما يشمل التعاون معهما مجال التدريب حيث ساهما في النشاط التدريبي للصندوق منذ البداية. وكذلك مشاركتهما في الندوات السنوية المشتركة التي ينظمها الصندوق بالمشاركة مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي.

وبالنسبة **للدراسات والتقارير والندوات**، فقد أولاها الصندوق الإهتمام اللازم. فبجانب أهمية الدراسات كأساس علمي رئيسي للتعرف على الموضوعات والتوصل إلى وضع السياسات واتخاذ القرارات الملائمة بشأنها، فإنها بالإضافة إلى التقارير والندوات تشكل من جانب آخر، القنوات والأطر الملائمة التي يمكن للصندوق من خلالها طرح ومناقشة القضايا الإقتصادية الراهنة التي تتصل بالإقتصادات العربية ومسيرة التنمية فيها. كما أنها تمثل وسائل فعالة لزيادة الوعي بهذه الأمور واستيعاب أبعادها المختلفة.

ولقد اختلفت الدراسات التي أعدها الصندوق باختلاف طبيعتها وأهدافها، ويمكن تقسيمها إلى خمس مجموعات. تأتي في المجموعة الأولى الدراسات التي أعدها الصندوق بهدف التعرّف على التطورات في الدول الأعضاء في جوانب معينة من اقتصاداتها والعوائق التي تعاني منها ليمكن له استنباط السبل الملائمة لتذليل تلك العقبات ووضع برامج العمل أو اقتراح المشاريع الملائمة بشأنها. وتأتي ضمن هذه المجموعة الدراسات التي أعدها الصندوق في مجالات تسوية المدفوعات، وتمويل التجارة، والأسواق المالية. واستهدفت الدراسات في المجموعة الثانية معالجة قضايا دولية محددة للتعرّف على مدلولاتها على الإقتصادات العربية واقتراح السياسات والإجراءات التي يمكن للدول الأعضاء تبنيها في هذا الصدد. وشملت هذه المواضيع، أثر السوق الأوروبية الموحدة عام 1992 على التجارة العربية، وعلى القطاع المصرفي والمصارف العربية، وكذلك على المصالح الإقتصادية العربية. كما شملت أثر قرار لجنة بازل حول كفاية رؤوس أموال المصارف، وأثر اتفاقية جولة أوروجواي على الإقتصادات العربية.

أما المجموعة الثالثة، فتضمنت الدراسات التي أعدها الصندوق حول قضايا التنسيق والتكامل الإقتصادي العربي والموارد النفطية والبشرية. وشملت المجموعة الرابعة الدراسات التي أعدها الصندوق بموجب طلب من إحدى الدول الأعضاء أو بعض منها حول مواضيع محددة ذات أهمية خاصة لها وتقع في مجال اختصاصات الصندوق. وتضمنت المجموعة الخامسة والأخيرة الدراسات التي أعدها الصندوق وشارك بها في أعمال الندوات المختلفة التي دعي إليها. وشملت هذه الدراسات مواضيع متعددة، منها على سبيل المثال، دور المصارف الخليجية في توفير الإحتياجات التمويلية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتحديات والعقبات التي تواجه التنمية العربية في إطار الدعوة المتنامية لصياغة نظام عالمي جديد، ودور أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي في جذب الإستثمارات الأجنبية الخاصة، والمنافع الممكنة للقطاع الخاص من انضمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى منظمة التجارة العالمية.

ومن جانب آخر، فإنه وبجانب التقرير الإقتصادي العربي الموحد أصدر الصندوق عدداً من التقارير والنشرات شملت النشرات الإحصائية التي تتضمن بيانات اقتصادية عن الدول العربية في سلاسل زمنية لتمكين الباحثين والمهتمين من متابعة التطورات في الإقتصادات العربية. وتشمل هذه النشرات الحسابات القومية، والنقد والإئتمان، وأسعار الصرف التقاطعية، وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي، والتجارة الخارجية، والمؤشرات الإقتصادية للدول العربية.

ولقد أضاف الصندوق إلى هذه النشرات، النشرة الفصلية لقاعدة بيانات الأسواق المالية التي تغطي نشاطات أسواق المال العربية المشاركة في القاعدة. كما أصدر الصندوق النشرة الإقتصادية التي تهدف إلى التعريف بنشاطات الصندوق واستعراض القضايا الإقتصادية الراهنة ذات الأهمية التي ترتبط باهتمامات الصندوق وأهدافه. وفي ضوء القبول الكبير الذي لقيته النشرة، يأمل الصندوق في نشرها بصورة منتظمة.

هذه هي نبذة مختصرة عن مسيرة الصندوق ومنجزاته خلال العشرين سنة الماضية. وللتمكّن من القيام بهذه الأعمال وتحقيق هذه المنجزات، ارتكز الصندوق على دعامتين رئيسيتين أولاهما السعي المتواصل لبناء جهاز فني وإداري يتميز بالخبرة والكفاءة العلمية العالية، وبناء هيكل تنظيمي يرتكز على الأسس والمبادئ والسياسات التنظيمية التي أقرها مجلس المديرين التنفيذيين بما يعكس طبيعة عمله ويمكّنه من الوصول إلى غاياته وأهدافه بالصورة المنشودة.

أما الدعامة الثانية فهي نشاط الصندوق الإستثماري الذي يعتبر مكملاً لأنشطته المختلفة، حيث يهدف الصندوق من خلاله إلى الحفاظ على موارده وتنميتها، وتعزيز احتياطياته من أجل تأمين الموارد اللازمة لمواجهة متطلبات الإقراض للدول الأعضاء، وتغطية نفقاته الإدارية، وتمكينه من التوسع في مجالات نشاطاته الأخرى. ولتحقيق ذلك يتبع الصندوق سياسة استثمارية محافظة ومتوازنة، تتفق وطبيعته كمؤسسة نقدية إقليمية ترتكز على أربعة معايير رئيسية هي الأمان والسيولة وحرية التحويل والعائد الأقصى المتاح.

نشاط الصندوق خلال عام 1996

مقدمـــــــــة

تابع الصندوق خلال عام 1996 نشاطه في المجالات التي حددتها اتفاقيته، معززاً بذلك ما تحقق من إنجازات في السنوات السابقة. ففي مجال المساعدة على معالجة الإختلال في موازين المدفوعات ودعم جهود التصحيح في الدول الأعضاء قدم الصندوق قرضين ممتدين لكل من الجزائر وموريتانيا بقيمة إجمالية بلغت 36.2 مليون دينار عربي حسابي، وذلك لدعم جهود التصحيح فيهما.

كما قام الصندوق خلال عام 1996 بمراجعة سياسة وإجراءات الإقراض المعتمدة لديه بهدف تعزيز ما تم في المراجعة الأولى التي جرت في عام 1988، وزيادة كفاءة استخدام موارده المتاحة للإقراض عن طريق توجيهها بصورة أكبر إلى القروض التي تساند برامج تصحيحية. كما هدفت المراجعة كذلك إلى تطوير شروط الأهلية للإقتراض بما يتناسب وتطور ظروف واحتياجات الدول الأعضاء.

وفي مجال الإستثمار، تابع الصندوق خلال عام 1996 نشاطه الإستثماري وفقاً للقواعد العامة التي حددها مجلس المديرين التنفيذيين للسياسة الإستثمارية، والضوابط الأساسية لإدارة الإستثمارات المختلفة. واستمر الصندوق في المحافظة على اتساق توزيع عملات محفظته الإستثمارية مع نسب مكونات وحدة حقوق السحب الخاصة، حفاظاً على موارده المالية من التقلبات في أسعار الصرف ومعدلات الفائدة. كما واصل الصندوق في إطار قرار مجلس المديرين التنفيذيين الصادر عام 1994، إسناد جزء من محفظته الإستثمارية إلى عدد من المؤسسات العالمية والعربية المتخصصة في إدارة المحافظ الإستثمارية.

ومن ناحية أخرى، واصل الصندوق في مجال الإستثمار تعاونه مع المؤسسات النقدية والمالية العربية من خلال قبول وإدارة الودائع التي يتلقاها الصندوق من بعض هذه المؤسسات، ومن خلال تزويدها بانتظام بالتقارير حول التطورات الجارية في الأسواق المالية العالمية وانعكاساتها على الإقتصادات العربية. هذا بالإضافة إلى إدارته للمحفظة الإستثمارية لبرنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المتجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة.

وفي مجال الأسواق المالية، شهد عام 1996 الإنضمام الفعلي لكل من هيئة سوق المال في مصر، وسوق الأسهم بالسعودية، وبورصة بيروت إلى قاعدة بيانات الأسواق

المالية العربية، وارتفع بذلك عدد الأسواق المالية التي يتم تغطية نشاطها من قبل القاعدة إلى تسع أسواق في كل من الأردن والبحرين وتونس والسعودية وعُمان والكويت ولبنان ومصر والمغرب.

ومن ناحية أخرى، نظم الصندوق ورشة عمل حول تنمية الأسواق المالية، وذلك بالتعاون مع منتدى البحوث الإقتصادية. كما فرغ الصندوق، بالتعاون مع منظمة التمويل الدولية، من إعداد دراسة حول نظم التسويات والمقاصة المعمول بها لدى الأسواق المالية العربية، تمهيداً لمناقشتها مع المختصين في تلك الأسواق والخروج بالتوصيات المناسبة بشأن تطويرها وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة.

وفي سبيل توفير فرص التدريب المتخصص للكوادر العاملة في الاجهزة النقدية والمالية العربية، نظم معهد السياسات الاقتصادية في الصندوق ست دورات تدريبية خلال عام 1996، الأولى حول "إدارة الإقتصاد الكلي" والثانية حول "الحسابات القومية" والثالثة حول "إدارة القطاع الخارجي"، والرابعة حول "السياسات المالية في البلدان العربية : الإطار والممارسة" والخامسة حول "إحصاءات مالية الحكومة" والسادسة حول "إدارة المحافظ الإستثمارية ذات الدخل الثابت". وبالإضافة إلى ذلك نظم المعهد ورشة عمل حول السياسات النقدية في البلدان العربية.

وقد استفاد من هذه الدورات 180 متدرباً من الدول الأعضاء، وبذلك ارتفع عدد الدورات التدريبية التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه في هذا المجال وحتى نهاية عام 1996 إلى 49 دورة، إستفاد منها 1395 متدرباً.

كما قام الصندوق في إطار سلسلة الندوات السنوية المشتركة التي يعقدها بالمشاركة مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي وبالتعاون الفني مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتنظيم ندوة عام 1996 وموضوعها "الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية".

وفي مجال التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، شارك الصندوق في إعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1996، وتولى تحريره وإخراجه وإصداره في موعده. ومن موقعه كأمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، تولى الصندوق مهام التنظيم الفني والإداري لاجتماع المكتب الدائم، واجتماعات الدورة العشرين للمجلس، والإجتماع السادس للجنة الرقابة المصرفية.

كذلك استمر الصندوق في الإضطلاع بمهام إدارة الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة التي كلفه بها المجلس الإقتصادي والاجتماعي. كما واصل علاقات التعاون والتنسيق التي تربطه بعدد من المنظمات الإقليمية والدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وقام الصندوق خلال العام بإجراء عدد من الدراسات، وواصل إصدار النشرة الفصلية لقاعدة بيانات الأسواق المالية وكذلك "النشرة الإقتصادية"، إلى جانب إصداره النشرات الإحصائية التي تغطي مجالات النقد والائتمان، والحسابات القومية، والمالية العامة، وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي، وأسعار الصرف، والتجارة الخارجية.

وفي مجال إهتمام الصندوق المتصل بتشجيع وتنمية المبادلات التجارية فيما بين الدول العربية، واصل الصندوق خلال عام 1996 تقديم خدماته المتخصصة لبرنامج تمويل التجارة العربية، الأمر الذي ساعد على تطوير وتدعيم نشاط البرنامج.

النشاط الإقراضي

يحتل النشاط الإقراضي موضع الصدارة في قائمة الوسائل التي أتيحت للصندوق لتحقيق الأهداف التي نصت عليها إتفاقية إنشائه. ويقوم الصندوق بممارسة هذا النشاط من خلال التسهيلات الإئتمانية التي يقدمها لدوله الأعضاء المؤهلة للإقتراض منه، والتشاور معها حول السياسات والإجراءات اللازمة لمعالجة الإختلالات في اقتصاداتها. وتقدم هذه التسهيلات الإئتمانية وفقاً لسياسة وإجراءات الإقراض المعمول بها في شكل قروض ميسرة ومتفاوتة الآجال للدول الأعضاء للإسهام في تمويل العجز في موازين مدفوعاتها ولدعم سياسات وإجراءات التصحيح التي تنفذها بالتشاور مع الصندوق.

الموارد

بلغ إجمالي موارد الصندوق الذاتية المتمثلة في رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والإحتياطيات في نهاية عام 1996 نحو 597 مليون دينار عربي حسابي. وباستبعاد مساهمة الصندوق في برنامج تمويل التجارة العربية والأصول الثابتة، يصبح صافي الموارد الذاتية في نهاية عام 1996 نحو 511 .مليون د.ع.ح. وقد تم تحديد الموارد المتاحة للإقراض من قبل مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق بما يعادل رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والبالغ 318.8 د.ع.ح.

القروض والسحب والسداد

قدم الصندوق خلال عام 1996 قرضين ممتدين بقيمة إجمالية بلغت حوالي 36.2 مليون دينار عربي حسابي (د.ع.ح.)، مقابل 25.6 مليون د.ع.ح. في العام السابق، لدعم برامج الإصلاح الاقتصادي. وكان أولهما إلى الجمهورية الجزائرية بتاريخ 22/ 7/1996، حيث حصلت الجزائر بموجبه على قرض ممتد بمبلغ 31.230 مليون د.ع.ح. أما القرض الثاني فقد مُنح إلى الجمهورية الموريتانية بتاريخ 11/9/1996 وقيمته 4.955 مليون د.ع.ح.

وقد بلغ إجمالي السحب من موارد الصندوق المتاحة للإقراض خلال عام 1996 نحو 26.5 مليون د.ع.ح.، تمثل السحوبات على القرضين الممتدين اللذين تم تقديمهما خلال العام للجزائر، ولموريتانيا، بالإضافة إلى سحوبات على قروض سابقة لكل من تونس، والأردن، وموريتانيا، واليمن.

وفي المقابل، تسلم الصندوق خلال عام 1996 مبلغ 17.2 مليون د.ع.ح. في شكل أقساط قروض سابقة تم تسديدها من قبل ثلاث دول مقترضة هي المغرب واليمن وموريتانيا.

جدول رقم (1)
القروض المقدمة خلال عام 1996

الدولة	نوع القرض	قيمة القرض (مليون د.ع.ح.)
الجزائر	ممتد	31.230
موريتانيا	ممتد	4.955
المجموع		36.185

ونتيجة لعمليات السحب والسداد، بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة في نهاية عام 1996 ما يعادل 186.9 مليون د.ع.ح.، وشكل نحو 59 في المائة من موارد الصندوق المتاحة للإقراض، مقابل حوالي 177.6 مليون د.ع.ح. أو ما يعادل نحو 56 في المائة من الموارد المتاحة للإقراض في نهاية عام 1995.

جدول رقم (2)
السحب وسداد القروض خلال عام 1996
(مليون د.ع.ح.)

الدولة	السحب			سداد الأقساط
	القروض المقدمة خلال عام 1996	القروض السابقة	المجموع	
الجزائر	11.230	—	11.230	—
موريتانيا	2.227	0.561	2.788	6.012
الأردن	—	1.320	1.320	—
اليمن	—	6.000	6.000	5.670
المغرب	—	—	—	5.488
تونس	—	5.175	5.175	—
الإجمالي	13.457	13.056	26.513	17.170

أما إجمالي القروض الملتزم بها من قبل الصندوق، والذي يساوي رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء، مضافاً إليه المبالغ غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها، فقد بلغ حوالي 218.3 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 1996، ويعادل ذلك ما نسبته نحو 68 في المائة من موارد الصندوق المتاحة للإقراض مقابل نحو 66 في المائة في نهاية عام 1995.

شكل رقم (1) : أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة ورأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل بنهاية العام

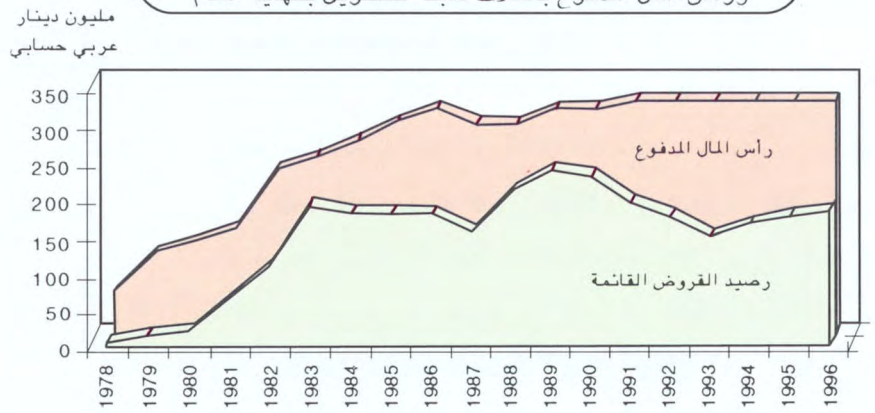

ولقد وصل عدد القروض المقدمة من الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978 وحتى نهاية عام 1996 إلى مائة قرض قيمتها الإجمالية نحو 696 مليون د.ع.ح.، أي ما يعادل نحو 3.2 مليار دولار أمريكي. واستفادت من هذا المبلغ احدى عشرة دولة من الدول الأعضاء.

شكل رقم (2) : المجموع التراكمي لقيم القروض المقدمة والمسدد منها 1978-1996

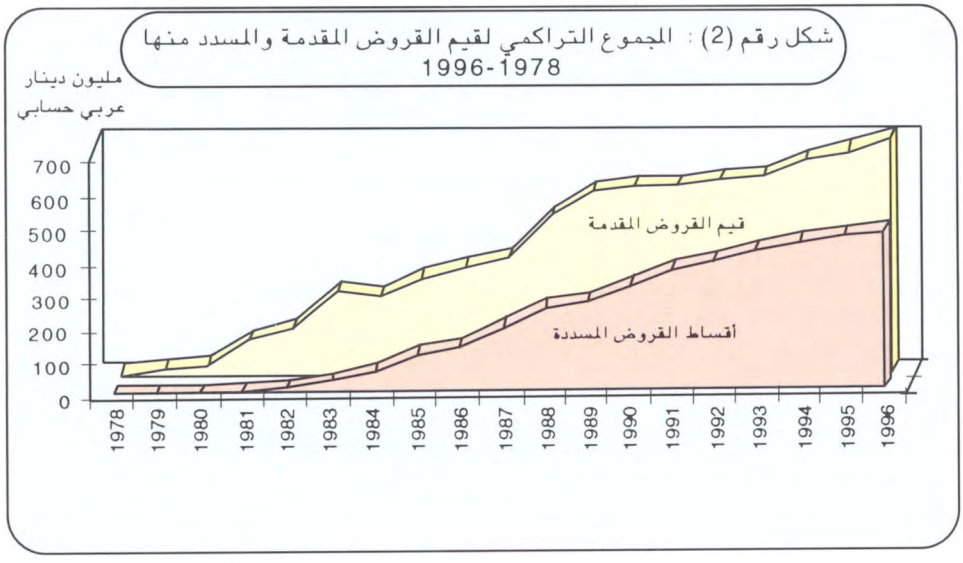

مراجعة سياسة وإجراءات الإقراض

قام الصندوق خلال عام 1996 بمراجعة عامة لسياسة وإجراءات الإقراض المعمول بها والبحث عن السبل الكفيلة بتفعيل النشاط الإقراضي. وجاءت هذه المراجعة في ضوء المستجدات التي نجمت عن الجهود التصحيحية في الدول الأعضاء، وما ترتب عنها من تحديات، وكذلك سعياً لتمكين الصندوق من تلبية احتياجات هذه الدول الناجمة عن تلك التطورات، مع العمل في الوقت نفسه على زيادة فاعلية قروضه في مساندة الجهود التصحيحية للدول الأعضاء.

وقد استهدفت هذه المراجعة إستكمال ما تم في المراجعة العامة الأولى التي أجريت في عام 1988 لتوجيه قروض الصندوق بشكل أكبر لدعم البرامج التصحيحية التي تنفذها الدول الأعضاء. كما استهدفت تنقيح بعض نصوص سياسة وإجراءات الإقراض بما يزيد من وضوح إجراءات الإقراض المتبعة، إضافة إلى إضفاء قدر من المرونة على بعض شروط الأهلية للإقتراض، لتمكين الدول المثابرة على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية من الإستمرار في الإستفادة من موارد الصندوق.

وفي ضوء هذه المراجعة، أقر مجلس المديرين التنفيذيين في إجتماعه المائة بتاريخ 1996/12/11 التعديلات التالية :

- ربط السحب على القرض الممتد بفترة البرنامج التصحيحي.
- التشاور مع العضو المقترض على الإجراءات الكفيلة بتخفيف العجز في ميزان مدفوعاته في حالة عدم وجود برنامج تصحيحي ساري معه.
- إضفاء المزيد من الوضوح على النصوص الخاصة بخطاب النوايا المتضمن لعناصر البرنامج التصحيحي.
- إلغاء شرط السحب المسبق للشريحة الإحتياطية لدى المؤسسات المشابهة كشرط أهلية للقرض التعويضي.
- وبالنسبة للحد الحرج للإحتياطيات، تم إعتماد فترة ستة أشهر كمؤشر لكفاية تغطية إجمالي الإحتياطيات للواردات.

كما عمل الصندوق من خلال مجلس المديرين التنفيذيين على بلورة أفكار ووسائل جديدة من شأنها إعطاء دفعة أكبر لنشاط الصندوق في مجال الإقراض.

المشاورات مع الدول الأعضاء

في إطار نشاطه الإقراضي، أوفد الصندوق خلال عام 1996 أربع بعثات إلى كل من الجزائر والأردن وموريتانيا واليمن لإجراء مشاورات مع السلطات حول متابعة تنفيذ و/أو التوصل إلى برامج تصحيح إقتصادي في هذه الدول. ويمثل ذلك الإستمرار في تطبيق سياسة الإقراض التي تبناها الصندوق منذ عام 1989، والتي تركز على تخصيص المزيد من الموارد المتاحة للإقراض لدعم برامج التصحيح الاقتصادي والإصلاح المالي التي تنفذها الدول الأعضاء بهدف تحسين النمو الإقتصادي وتحقيق الوضع القابل للإستمرار في ميزان المدفوعات.

ففي **الأردن**، سجل الإقتصاد الأردني نتائج إيجابية ملحوظة خلال عام 1995، مواصلاً بذلك التحسن الذي حققه في العام السابق، والذي توّج بإعلان قابلية الدينار للتحويل للعمليات الجارية في فبراير 1995. وقد أظهرت البيانات والمعلومات لعام 1995 أن تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي المتفق عليه مع الصندوق كان في مجمله جيداً. فباستثناء العجز في الموازنة الذي زاد بنسبة طفيفة عن النسبة المستهدفة له، فإن الأداء الفعلي لكل القطاعات الأخرى كان أفضل من المرصود له في البرنامج. ففي مجال الإنتاج والأسعار، تجاوز المعدل المحقق لنمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة توقعات البرنامج. وساعد التحسن في جانب العرض، إضافة إلى السياسات المالية والنقدية التي اتبعتها السلطات خلال عام 1995، في احتواء معدل التضخم في حدود تقل عن تلك المستهدفة. وفي القطاع الخارجي، فقد مكّن التحسن الملحوظ في نمو الصادرات السلعية من تقليص نسبة العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات بما يقل عن المرصود له في البرنامج. إلا أنه على الرغم من التحسن الذي شهده الحساب الجاري، ظل الوضع الكلي لميزان المدفوعات يعاني من ضغوط في ضوء إستمرار تباطؤ التدفقات المالية الخارجية وارتفاع حجم أعباء خدمة الدين الخارجي.

ولمواصلة الجهود الرامية إلى ترسيخ المكاسب المحققة في مجالات النمو والإستقرار الاقتصادي والإصلاح الهيكلي، تم الإتفاق مع السلطات الأردنية على برنامج تصحيح مكمل لعام 1996. وجاء هذا البرنامج في إطار الإستراتيجية المتوسطة المدى الجاري تنفيذها خلال الفترة 1994-1998.

وفي **الجزائر**، أشارت نتائج التقييم التي توصلت إليها بعثة الصندوق حول ما تم إنجازه في مختلف القطاعات الإقتصادية خلال عام 1995، إلى أن أداء الاقتصاد الجزائري كان بشكل عام مرضياً، حيث أمكن تحقيق نتائج إيجابية ضمن البرنامج المتفق عليه في مجالات النمو الاقتصادي، والمالية العامة، والسيولة المحلية، والحساب الجاري لميزان المدفوعات. كما تم تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المتفق عليها. وفي الوقت نفسه، تبين أنه بينما تمت مقابلة بعض الأهداف المرصودة في البرنامج، إلا أن النقص الذي حدث في مستويات التمويل الخارجي الإعتيادي، وزيادة الأسعار العالمية للحبوب المستوردة، ترتب عليهما ارتفاع كبير في معدل التضخم وضغوط على ميزان المدفوعات، وبالتالي لم ترتفع الإحتياطيات الخارجية كما كان متوقعاً لها في البرنامج.

وبناء على طلب السلطات الجزائرية لقرض جديد، تم التوصل إلى الإتفاق على برنامج تصحيحي لعام 1996. ويأتي هذا البرنامج في إطار استراتيجية التصحيح للمدى المتوسط التي تبنتها السلطات والتي تستهدف تخفيف حدة القيد الخارجي على الاقتصاد، وتحقيق نمو مستمر لتأمين زيادة حقيقية في دخل الفرد، وتقليص معدل التضخم، والوصول بميزان المدفوعات إلى وضع مقبول وتحقيق قابلية الدينار للتحويل للعمليات الجارية في غضون عام 1998.

وفي **اليمن**، أظهرت البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من قبل بعثة الصندوق أن تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح المالي للفترة أكتوبر - ديسمبر 1995، كان مرضياً بصورة عامة. فباستثناء معدل التضخم الذي فاق المستوى المرصود له في البرنامج، كانت النتائج المحققة في مجالات النمو، والمالية العامة، والنقد والإئتمان، وميزان المدفوعات أفضل من توقعات البرنامج.

وتعزيزاً لهذه التطورات الإيجابية في مجال الإستقرار المالي، تم التوصل إلى اتفاق مع الصندوق على برنامج إصلاح مالي مكمل لعام 1996. ويستهدف هذا البرنامج إجراء المزيد من التخفيض في عجز الموازنة والتمويل المصرفي له، واحتواء معدل التضخم تمهيداً لاتخاذ إجراءات هيكلية بغرض إعادة هيكلة الاقتصاد سعياً للوصول إلى نمو اقتصادي قابل للإستمرار وترسيخ عملية الاستقرار المالي.

أما في **موريتانيا**، فقد توصلت مشاورات بعثة الصندوق مع السلطات الموريتانية إلى اتفاق على برنامج تصحيح اقتصادي يتم دعمه من خلال قرض ممتد جديد، تغطي المرحلة الأولى منه فترة عام 1996. ويستهدف هذا البرنامج، ترسيخ وتعزيز النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها في السنوات السابقة، إلى جانب خلق بيئة مشجعة وتحسين هيكل الحوافز بغرض توسيع دور القطاع الخاص في الاقتصاد ليصبح مصدراً أساسياً للنمو. كما ستواصل السلطات الموريتانية ضمن هذا البرنامج، بجانب سياسات الإستقرار المتبعة، الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بتحرير قطاع الصرف، والمحافظة على سعر صرف تحدده عوامل السوق، وترسيخ الإصلاحات في قطاعي التجارة والمصارف، وإزالة القيود الإدارية والتنظيمية بغرض استقطاب المزيد من الإستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

المتأخرات

بلغ إجمالي أقساط القروض المستحقة على الدول المتأخرة عن تسديد التزاماتها للصندوق 94.9 مليون د.ع.ح.، وهي تمثل حوالي 30 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. وبلغت الفوائد المتأخرة المستحقة على هذه الأقساط نحو 10.6 مليون د.ع.ح، وبلغت الفوائد التأخيرية نحو 74 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 1996 كما هو مفصل في جدول رقم (3).

جدول رقم (3)

أقساط القروض والفوائد متأخرة السداد على الدول المقترضة

كما في 1996/12/31

(دينار عربي حسابي)

الدول المتأخرة في السداد	أقساط القروض	أقساط الفوائد	الفوائد التأخيرية	مجموع المتأخرات
السودان	30,147,500	5,535,232	33,179,604	69,402,336
الصومال	14,876,572	3,490,739	15,389,255	33,756,566
العراق	49,850,000	1,546,075	24,827,973	76,224,048
المجموع	**94,874,072**	**10,572,046**	**73,936,832**	**179,382,950**

ويواصل الصندوق مشاوراته مع السلطات في الدول المعنية لمحاولة إيجاد سبل تسوية لهذه المشكلة. كما أن الصندوق يسعى من خلال تكثيف جهوده في دعم البرامج التصحيحية في الدول المقترضة الأخرى لمساعدتها في تحسين أوضاعها الاقتصادية بما يضمن تعزيز قدرتها على الإستمرار في الوفاء بالتزاماتها تجاهه.

النشاط الإستثماري

يعتبر النشاط الإستثماري للصندوق مكملاً لأنشطته الأخرى التي يلتزم بأدائها بحكم الأهداف والصلاحيات التي أوكلتها إليه إتفاقيته. ويتبع الصندوق سياسة إستثمارية محافظة ومتوازنة، تتفق وطبيعته كمؤسسة نقدية إقليمية، وتتكون من مجموعة المبادىء التي وردت في إتفاقية إنشائه، وكذلك القرارات التي أصدرها مجلس المحافظين بشأن النشاط الإستثماري. ولقد وضعت الأسس العامة لسياسة الإستثمار بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (7) لعام 1977. وترتكز تلك السياسة على أربعة معايير رئيسية هي : الأمان، والسيولة، وحرية التحويل، والعائد الأقصى المتاح.

ونظراً لصدور عدد من التعديلات على سياسة الإستثمار منذ إنشاء الصندوق، وكذلك قرارات مكملة لها كان آخرها التعديلات المقرة بتاريخ 1994/6/26، فقد تم جمع هذه النصوص كما كانت عليه في نهاية شهر مارس 1995 في وثيقة واحدة، اعتمدها مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 1995/5/20 كمرجع موحد للقواعد العامة لسياسة إستثمار أموال الصندوق. وتتلخص تلك القواعد في الآتي:

أ - معايير إختيار المؤسسات المصرفية التي يتم التعامل معها، عربية كانت أم دولية. وقد وضعت الأسس والقواعد التفصيلية لإعتماد التقييم الإئتماني كأساس لإختيار ومراجعة قائمة البنوك الأجنبية والعربية والعربية المشتركة.

ب - معايير إنتقاء الأدوات الإستثمارية ذات الملاءة والضمانة، وذات الآجال التي تتناسب مع هيكل التدفقات النقدية المتوقعة للصندوق وتطور أنشطته، ودرجة المخاطر التي يمكن له تحملها.

ج - معايير التوزيع الجغرافي الأنسب الذي يقلص المخاطر بأنواعها المختلفة إلى أدنى حد ممكن.

د - الحدود التي يجري التعامل ضمنها في كل من الأبعاد السابقة.

هـ - الضوابط التي تحمي إستثمارات الصندوق من تقلبات أسعار صرف العملات المختارة للتعامل بها.

و - إسناد إدارة جزء من أموال الصندوق المستثمرة إلى عدد من المؤسسات العالمية والعربية المتخصصة في إدارة المحافظ الإستثمارية. وفي هذا الإطار، وبناء على قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (10) لعام 1994 الصادر في إجتماعه التسعين، تم إسناد إدارة مبلغ 250 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (SDR) لستة مدراء محافظ خارجيين إعتباراً من 1995/8/16، كما أسند إلى إحدى كبريات المؤسسات المصرفية مهمة الحفظ الأمين والتسويات لهذه المحافظ المدارة.

وقد حددت الإتفاقية المنشئة للصندوق رأسماله بوحدة حسابية هي الدينار العربي الحسابي المعادل لثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة، وهي سلة تتكون من عملات الدول الصناعية الخمس الرئيسية (الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وفرنسا وبريطانيا). وتتمتع هذه الوحدة بطبيعتها بأسعار صرف وبمعدلات فائدة أكثر إستقراراً من أسعار الصرف والفائدة الخاصة بالعملات الداخلة في تكوين السلة. ولذا فإن المحافظة على إتساق توزيع عملات المحفظة الإستثمارية للصندوق مع نسب مكونات سلة حقوق السحب الخاصة يمثل أحد أهم ملامح السياسة الإستثمارية التي يحرص الصندوق على إنتهاجها، تجنباً لمخاطر تقلبات أسعار الصرف ومعدلات الفائدة.

شكل رقم (3) : التغير في أسعار صرف العملات الرئيسيه الخمس مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة عام 1996

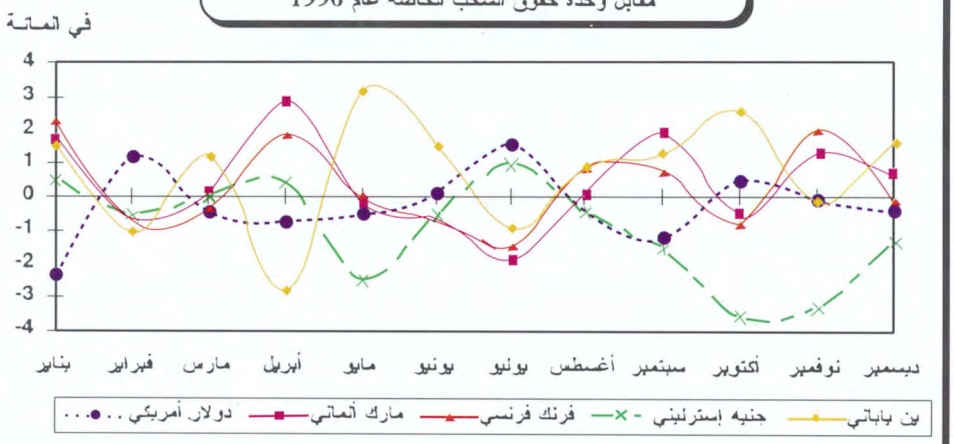

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد الدولي قام بتعديل أوزان العملات المكونة للسلة إعتباراً من 1996/1/1، وهو الإجراء المتبع مرة كل خمس سنوات، لتعكس التغير في أهمية هذه العملات في التجارة والمبادلات الدولية. وبموجب ذلك تم تعديل وزن الين الياباني إلى 18 في المائة بعد أن كان 17 في المائة، وتخفيض وزن الدولار الأمريكي إلى 39 في المائة بعد أن كان 40 في المائة. وتم الإبقاء على أوزان كل من المارك الألماني والجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي دون تغيير. وقد تم تبعاً لذلك تعديل توزيع العملات في محفظة الصندوق وتوفيقه مع مكونات السلة الجديدة لوحدة حقوق السحب الخاصة.

وقد واصل الصندوق خلال عام 1996 نشاطه الإستثماري الذي يتكون من إدارة المحافظ الإستثمارية داخلياً، ومتابعة أداء المحافظ المدارة خارجياً، وذلك وفقاً لأسس وقواعد السياسة الإستثمارية المعتمدة. وقد بلغ حجم محفظة الصندوق المدارة داخلياً في نهاية عام 1996 نحو 230,4 مليون د.ع.ح، والتي يتكون معظمها من ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك، في حين بلغ حجم المحافظ المدارة خارجياً ما يناهز 91,7 مليون د.ع.ح.

لقد شهدت أسواق السندات خلال عام 1996 تقلبات حادة، وحيال هذه التطورات غير المواتية، إلتزم الصندوق بالنهج الذي حدده لنفسه في الإستثمار والذي تم تطويره في ضوء الخبرات المستفادة خلال السنوات الماضية. وبما أنه يتم مراجعة إستراتيجيات الإستثمار وأساليبه وفق التطورات التي تحدث في أسواق السندات، فقد تم مؤخراً التركيز على أسلوب إدارة الإحتياطيات في إستثمار المحافظ المدارة داخلياً الذي يقلل من آثار هذه التقلبات في قيم الأصول المالية.

شكل رقم (4): متوسط سعر الفائدة على الودائع لثلاثة أشهر خلال عام 1996

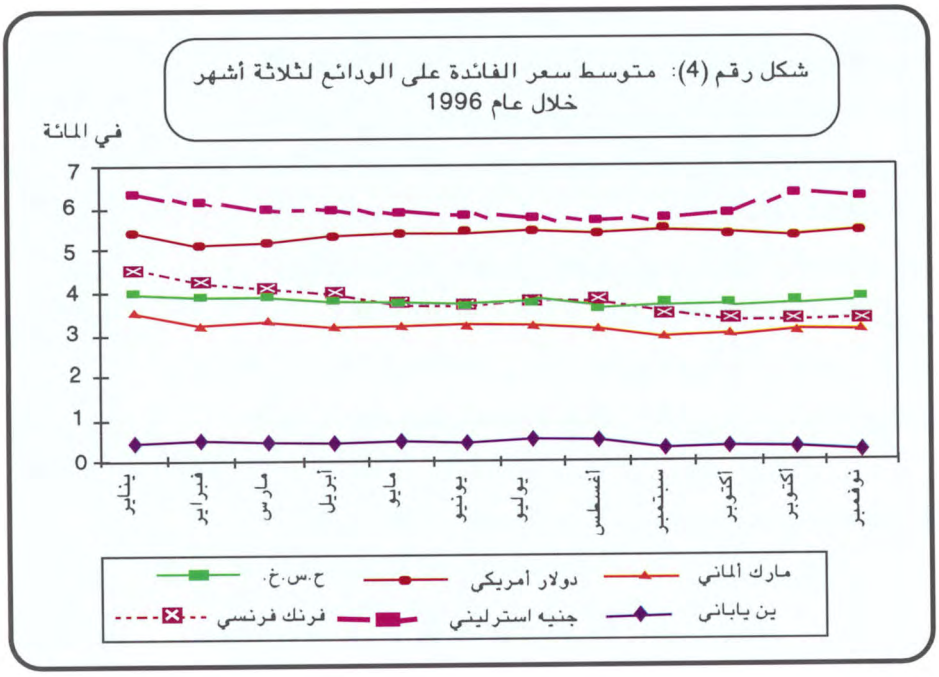

أما المحافظ المدارة خارجياً فتتم إدارتها وفقاً للقواعد الإرشادية التي وضعها الصندوق والتي تتماشى مع أهداف الإستثمار المعلنة والمبادىء المقررة. ويسمح لمدراء المحافظ الإستثمار بالسندات والأوراق المالية المرخص بإستخدامها في سياسة الصندوق الإستثمارية المعتمدة، شريطة التقيد بأحكام هذه السياسة، وكذلك التقيد بحدود الإستثمار في الأدوات الصادرة عن جهة و احدة أو في الإصدار الواحد الوارد في سياسة الإستثمار المعتمدة من قبل الصندوق. ويتم التأكد من إلتزام المديرين بالقواعد الإرشادية من خلال التقارير الدورية الواردة منهم أو تلك المقدمة من مؤسسة الحفظ الأمين.

وقد بلغ المعدل السنوي للعائد الإجمالي على مجمل محافظ الصندوق المدارة داخلياً وخارجياً خلال عام 1996 نحو 4.88 في المائة، وذلك بالمقارنة بمعدل عائد إجمالي قدره 5.69 في المائة خلال عام 1995، في حين بلغ متوسط المعدل السنوي للفوائد على ودائع حقوق السحب الخاصة لأجل ثلاثة أشهر 3.78 في المائة في عام 1996، مقارنة بمعدل 4.37 في المائة خلال عام 1995.

ولا يقتصر نشاط الصندوق في المجال الإستثماري على توظيف موارده الذاتية، وإنما يمتد ليشمل قبول الودائع من المؤسسات النقدية والمالية في الدول الأعضاء، وإدارة المحافظ الإستثمارية التي تضم جزءاً من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المتجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، وحساب صندوق تقاعد العاملين في الصندوق. وفي نهاية عام 1996 بلغ رصيد الودائع المباشرة من المؤسسات النقدية والمالية 134,5 مليون دولار أمريكي مقارنة مع مبلغ 85 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 1995، كما بلغ مجموع المحافظ الإستثمارية التي عُهد إلى الصندوق بإدارتها، وأهمها محفظة برنامج تمويل التجارة العربية، 215,3 مليون دولار أمريكي مقارنةً بنحو 244,6 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 1995. ويعود الإنخفاض في حجم هذه المحافظ بصورة رئيسية إلى ازدياد السحب على خطوط الإئتمان التي يمنحها برنامج تمويل التجارة العربية.

وفي إطار علاقات التعاون مع المؤسسات النقدية والمالية العربية، واصل الصندوق قيامه بتزويد تلك المؤسسات بالتقارير الأسبوعية والشهرية والفصلية حول آخر التطورات في الأسواق المالية العالمية.

الأسواق المالية العربية

حَفل عام 1996 بنشاط ملحوظ لقاعدة بيانات الأسواق المالية العربية تمثل بالإنضمام الفعلي لكل من هيئة سوق المال بمصر وسوق الأسهم السعودية وبورصة بيروت إلى القاعدة، ليرتفع بذلك عدد الأسواق التي يتم تغطية نشاطاتها من قبل القاعدة إلى تسعة وهي الأسواق المالية في كل من الأردن والبحرين وتونس والسعودية وعُمان والكويت ولبنان ومصر والمغرب. كذلك فقد تم خلال العام إصدار أربعة أعداد من النشرة الفصلية لتصل بذلك الأعداد التي تم إصدارها عن أنشطة الأسواق المشاركة في القاعدة إلى سبعة أعداد منذ إنشاء القاعدة.

وقد استهدف الصندوق من وراء إنشاء القاعدة تحقيق غرضين، الأول هو جمع البيانات الموثوقة عن نشاط الأسواق المالية العربية ومعالجتها بصورة منسقة، وإعداد مؤشرات أداء هذه الأسواق باستخدام منهجية موحدة ونشرها بصورة دورية ومنتظمة، وضمان استمرارية تدفق المعلومات. أما الغرض الثاني فهو المساهمة، من خلال نشر هذه البيانات، في تنمية الوعي بفرص الإستثمار في هذه الأسواق، ودورها التنموي والإقتصادي، وتمكين المستثمرين فيها من اتخاذ قرارات الإستثمار السليمة، إضافة لما تشكله تلك البيانات والمعلومات عن أسواق واقتصادات تلك الدول من أهمية للباحثين والدارسين والخبراء.

وفيما يتعلق بالشركة العربية لتقييم الملاءة الائتمانية التي تم انشاؤها بالتعاون مع مجموعة إيبكا ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، فقد أسست أول شركة تابعة لها في تونس باسم شركة "المغرب للتقييم" في شهر نوفمبر الماضي، كما استكملت كافة الإجراءات اللازمة لتأسيس ثاني شركة تابعة لها في مصر، وذلك باسم "شركة النيل لتقييم وتصنيف الأوراق المالية" التي من المتوقع أن تباشر تقديم خدماتها خلال النصف الأول من عام 1997. كما تعمل الشركة العربية لتقييم الملاءة الإئتمانية حالياً على إعداد دراسات جدوى لتأسيس ثلاث شركات أخرى تابعة لها لإكمال التغطية الجغرافية للدول العربية.

ومن جهة أخرى، بدأ الصندوق بدراسة نظم التسويات والمقاصة المعمول بها لدى الأسواق المالية العربية وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، من أجل التعرف على سبل تطوير هذه النظم بما يتماشى مع المعايير الدولية المعمول بها في هذا المضمار والمتمثلة في توصيات المنظمة الدولية لهيئات أوراق المال، وتوصيات مجموعة الثلاثين، وتسهيل الربط والتنسيق فيما بينها. وفي هذا الإطار انتدب الصندوق خبيراً دولياً متخصصاً لإجراء مسوحات ميدانية لعدد من الأسواق المالية

العربية خلال عام 1996، ومن المؤمل أن تعقد ندوة في هذا الشأن في منتصف عام 1997 يشارك فيها رؤساء الأسواق المالية وهيئات أسواق المال في الدول العربية لمناقشة هذه الدراسة والخروج بالتوصيات المناسبة.

ولقد نظم الصندوق في شهر مايو 1996 في مدينة أبوظبي ورشة عمل حول تنمية الأسواق المالية وذلك بالتعاون مع منتدى البحوث الإقتصادية، وقدم الصندوق خلالها ورقة عمل حول "قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية". وبجانب موضوع المعلومات، تناولت الندوة عدداً من الموضوعات منها العلاقة بين التنمية المالية والنمو الإقتصادي، والشروط الإقتصادية الواجب توفرها لإيجاد قطاع مالي كفئ ء ومتطور، ودور المؤسسات المالية والمركزية، ومتطلبات البنية التحتية للقطاع المالي، وأخيراً دور الرقابة المالية على وحدات الوساطة المالية وكيفية الإشراف على البنوك الإسلامية. ومن أهم ما خلصت إليه الورشة هو التأكيد على العلاقة المتبادلة بين تطور القطاع المالي والنمو الإقتصادي الحقيقي، وأنه لضمان كفاءة القطاع المالي تبرز أهمية الإستقرار الكلي في الإقتصاد والسيطرة على معدلات التضخم والتحكّم بعجز الموازنة العامة للدولة.

نشاط التدريب

استمر معهد السياسات الإقتصادية التابع للصندوق في تطوير نشاطه التدريبي، وجاء البرنامج التدريبي لهذا العام نموذجاً للتكامل بما تضمنه من دورات متنوعة. ولقد استهدف هذا البرنامج الذي تضمن ست دورات وورشة عمل الإسهام في تطوير مهارات كوادر الأجهزة النقدية والمالية في الدول الأعضاء، وأتاحت لهذه الكوادر الناشئة والمتوسطة الفرص لتجديد معرفتها وصقل مهاراتها فيما يتعلق بموضوعات السياسات الإقتصادية بشكل عام، والسياسات المالية والنقدية بصفة خاصة. هذا الى جانب المساهمة في تطوير أساليب إعداد البيانات والإحصاءات المالية والنقدية والمصرفية وإعداد موازين المدفوعات. وقد استفاد من الدورات الست هذا العام 180 متدرباً، وبذلك ارتفع عدد الدورات التدريبية التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه في هذا المجال وحتى نهاية 1996 الى 49 دورة، إستفاد منها 1395 متدرباً.

شكل رقم (5) : إجمالي عدد المشاركين في الدورات التدريبية بمعهد السياسات الاقتصادية في الصندوق 1981 - 1996

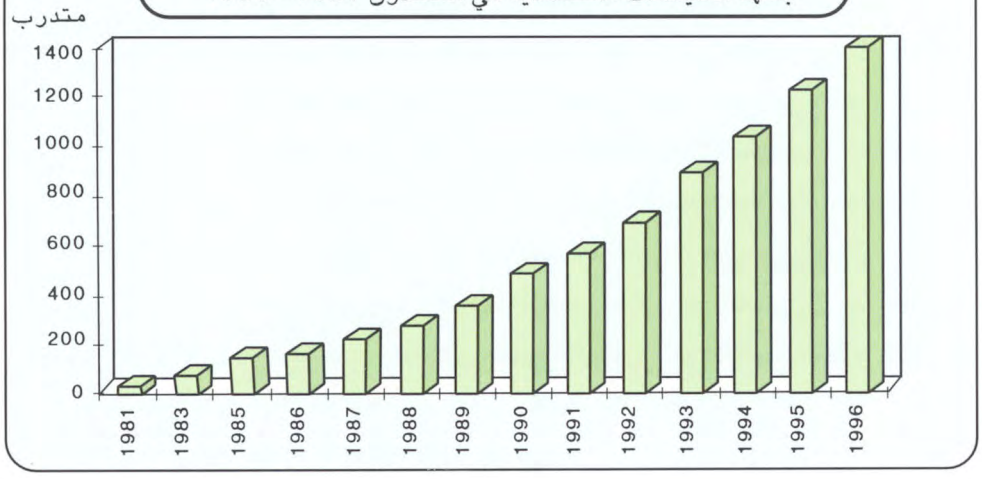

دورة إدارة الإقتصاد الكلي

عقدت هذه الدورة لمدة أربعة أسابيع فيما بين 2 - 27 مارس 1996 في مقر الصندوق. وهدفت إلى تدريب المشاركين على استخدام أدوات وأساليب التحليل الإقتصادي الكلي في دراسة علاقات الترابط بين المتغيرات الإقتصادية الكلية ورسم السياسات التصحيحية والبرمجة المالية وتقييم آثارها على الأداء الإقتصادي. استفاد من الدورة 31 متدرباً من 16 دولة عربية من بين العاملين في البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية ووزارات المال والإقتصاد والتخطيط، وبصفة

خاصة العاملين في مجال إعداد التقارير والتوصيات الخاصة بالسياسات الإقتصادية. وشملت الدورة عدداً من الموضوعات أهمها تحليل الحسابات الإقتصادية الكلية وإبراز خصائص الترابط فيما بينها، ومراجعة عامة لأساليب وأدوات التحليل النقدي والمالي، وتحليل المدفوعات الخارجية وتحليل القطاعات الرئيسية للإقتصاد الكلي وأساليب معالجة الخلل الداخلي والخارجي في الإقتصاد، والتدريب على البرمجة المالية من خلال دراسة حالة أحد الدول العربية ودراسة أسس ووضع سياسات التصحيح والتكيف الإقتصادي.

قام بالتدريس في الدورة خبراء من معهد السياسات الإقتصادية ومعهد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمفوضية الأوروبية.

دورة الحسابات القومية

عقدت هذه الدورة في مقر الصندوق خلال الفترة من 11 - 30 مايو 1996، وهدفت الى التعريف بالهيكل العام لنظام الحسابات القومية الجديد الصادر عن الأمم المتحدة عام 1993، والمفاهيم والتصنيفات والمصطلحات الجديدة المتعلقة به، وعرض تسلسل الحسابات ضمن الإطار الشامل الجديد مع المقارنة بنظام 1968. وركزت الدورة على كل من الجانبين النظري والعملي. وقد ساهم في تقديم موضوعات الدورة خبراء من معهد السياسات الإقتصادية ومنظمة الإسكوا ومنظمة الأمم المتحدة. وشملت عدداً من الموضوعات الرئيسية منها التطورات الجديدة في نظام الحسابات القومية لسنة 1993، والتقسيم القطاعي، وتصنيف المعاملات والتدفقات، والإطار التحليلي للحسابات، والتقييم وقواعد التسجيل والشمول والتقدير، والحسابات التكميلية. واستفاد منها 28 متدرباً من 16 دولة من الدول الأعضاء.

دورة إدارة القطاع الخارجي

عقدت هذه الدورة بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي في الفترة من 10 - 15 يونيو 1996 بتونس، وهدفت الى تقديم عرض مكثف لسياسات القطاع الخارجي بغرض توسيع وتعميق معرفة المشاركين بتلك السياسات في إطار التصحيح والنمو الإقتصادي، وشملت الدورة عدداً من الموضوعات أهمها روابط الإقتصاد الوطني بالإقتصاد الدولي، وسياسات التجارة الخارجية، ونظم وسياسات أسعار الصرف، وقضايا المدفوعات والتمويل الدولي، والسياسات الهادفة إلى تحقيق توازن القطاع الخارجي وسياسات إدارة الدين العام الخارجي.

واستفاد من الدورة 31 متدرباً من 16 دول من الدول الأعضاء، وقام بالتدريس فيها خبراء من معهد السياسات الإقتصادية ومعهد صندوق النقد الدولي.

دورة السياسات المالية في البلدان العربية: الإطار والممارسة

عقدت هذه الدورة بمقر الصندوق لمدة ثلاثة أسابيع من 21 سبتمبر إلى 9 أكتوبر 1996، وهدفت إلى عرض أهم عناصر السياسات المالية وأساليب استخدامها وتقييم نتائجها وكيفية وضع سياسات متكاملة لتحقيق أهداف اقتصادية. وشملت عدداً من الموضوعات الهامة على رأسها مفاهيم السياسات الإقتصادية بصفة عامة والسياسات المالية والنقدية بصفة خاصة، والمقاييس الكلية لكل من أهداف ومؤشرات السياسات المالية وأدوات السياسة المالية وآثارها على الإقتصاد الوطني ودور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الإقتصادي.

استفاد من الدورة 30 متدرباً من 15 دولة من الدول الأعضاء. وقام بالتدريس فيها خبراء من معهد السياسات الإقتصادية وخبير من معهد التنمية الإقتصادية بالبنك الدولي.

دورة إحصاءات مالية الحكومة

عقدت هذه الدورة في مقر الصندوق لمدة ثلاثة أسابيع من 2 - 27 نوفمبر 1996، وهدفت إلى التعريف بطرق إعداد وعرض إحصاءات مالية الحكومة، حسب المفاهيم المعتمدة في دليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي وبما يتفق وأغراض التحليل الإقتصادي ووضع السياسات المالية. وتناولت الدورة دراسة مضمون الدليل المذكور بما في ذلك المفاهيم وإعداد الجداول الإحصائية المالية، كما شملت دراسة حالات تطبيقية عالجت مواضيع المعلومات وتبويبها وأساليب عرضها وتحليلها.

حضر الدورة 29 متدرباً من 15 دولة من الدول الأعضاء في الصندوق وقام بالتدريس فيها والإشراف على التطبيقات العملية خبراء من معهد السياسات الإقتصادية وخبير من صندوق النقد الدولي.

دورة إدارة المحافظ الإستثمارية ذات الدخل الثابت

عقدت هذه الدورة في الفترة من 14 - 18 ديسمبر 1996 بمقر الصندوق، وهدفت إلى تعزيز معرفة المشاركين بأساليب إدارة المحافظ الإستثمارية ذات الدخل الثابت التي تهم البنوك المركزية ووزارات المال في الدول الأعضاء. وتركزت موضوعاتها حول قياس المخاطر التي تتعرض لها هذه المحافظ وسبل إدارة هذه المخاطر وتجنبها، وكذلك أساليب قياس أداء هذه المحافظ وإدارة المحافظ متعددة العملات. وشارك في الدورة 31 متدرباً من 16 دولة عربية من بين المسؤولين عن إدارة الإحتياطيات الرسمية والأصول المالية والعاملين في مجالات الأسواق المالية، كما شارك فيها عدد من المختصين في المجال المالي والإستثماري من أعضاء الجهاز الفني للصندوق. وتم تقديم المادة الفنية للدورة بمشاركة وتعاون من مؤسستي سالمون براذرز وسيتي بنك. كما شارك المدير السابق لمعهد صندوق النقد الدولي بمحاضرة عن الإستخدامات السليمة والخاطئة للمشتقات في المحافظ الإستثمارية ذات الدخل الثابت.

ورشة عمل حول السياسات النقدية في البلدان العربية

في إطار توجيهات السادة محافظي الصندوق عند متابعتهم لنشاط معهد السياسات الإقتصادية واستحسانهم وتقديرهم لأهمية إتاحة الفرصة للمسؤولين والخبراء الذين لا تسمح طبيعة عملهم بحضور ندوات مطولة، نظم معهد السياسات الإقتصادية في الفترة من 4 إلى 9 مايو 1996 بمقر الصندوق ورشة عمل حول السياسات النقدية في البلدان العربية هدفت إلى تقديم إطار تحليلي وعملي لوضع السياسات النقدية في البلدان العربية وتبادل الخبرات في هذا المجال.

وركزت ورشة العمل على عدد من الموضوعات منها : المفاهيم الأساسية في مجال السياسة النقدية، وقنوات تأثير السياسة النقدية على الإقتصاد وتقييم حجم التأثير من خلال مختلف القنوات، والعلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية، ودور السياسة النقدية في الإصلاح. وشارك فيها 21 من كبار العاملين في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية المعنيين بوضع ومتابعة وتحليل السياسات النقدية في 14 دولة من الدول الأعضاء. وتم إصدار وقائع الورشة في كتاب تضمن البحوث والمناقشات التي دارت حولها، جرى توزيعه على المهتمين في الدول العربية.

الندوة السنوية المشتركة

في إطار نشاط الصندوق في تنظيم وعقد ندوة سنوية مشتركة مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي وبتعاون فني مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حول أحد أهم المواضيع والقضايا التي تهم القائمين على إدارة الشؤون الاقتصادية في الوطن العربي، وإدراكاً من الصندوقين لما ينطوي عليه الجانب الاجتماعي لبرامج التصحيح من أهمية، خاصة في ظل تزايد تنفيذ إجراءات وسياسات التصحيح في المنطقة العربية، فقد خصص الصندوقان الندوة السنوية المشتركة لعام 1996، التي عقدت في أبوظبي خلال يومي 17 و18 يناير، لمعالجة موضوع "الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية".

وقد شارك في إعداد الأوراق خبراء من صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وشارك في الندوة مسؤولون وخبراء من المنظمات والمؤسسات والمصارف العربية والدولية والجامعات. وتم إصدار وقائع الندوة في كتابين أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية.

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

دأب الصندوق منذ بدء نشاطه على تدعيم وتطوير سبل ومجالات التعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك الأخرى، ومع المنظمات الإقليمية والدولية التي تجمعه بها إهتمامات مشتركة، بالصورة التي تخدم مصالح دوله الأعضاء وتساعده على بلوغ أهدافه بالوجه المطلوب. وفيما يلي ملخصاً لأبرز الأنشطة التي قام بها الصندوق في هذا المجال خلال العام.

التقرير الإقتصادي العربي الموحد

يتولى الصندوق منذ عام 1980 مسؤولية تحرير وإخراج التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الذي يمثل نموذجاً للتعاون البنّاء بين منظمات العمل العربي المشترك إذ يشارك في إعداده إلى جانب الصندوق كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. وقد حرص الصندوق مع الجهات المشاركة على تقديم أفضل المستويات الفنية والمهنية خلال مختلف مراحل إعداد التقرير على نحو يكفل تحقيق المستوى الأفضل لمضمونه وإخراجه، خاصة وأن التقرير قد أصبح يعتبر من أبرز المراجع العلمية الهامة لمعالم الإقتصاد العربي وتطوراته.

وقد تضمن العمل في إنجاز التقرير لعام 1996 إرسال الإستبيانات الإحصائية الخاصة بالتقرير إلى الدول الأعضاء للحصول على المعلومات الموثوقة من مصادرها الوطنية، واستضافة الصندوق بمقره لممثلي الجهات الأخرى الثلاث المشاركة في إجتماع تنسيق الإحصاءات المستخدمة في التقرير الذي عقد خلال الفترة 20-22 إبريل 1996، وإجتماع مراجعة ومناقشة المسودات الأولية لفصول التقرير وأجزائه الذي عقد خلال الفترة 16-18 يونيو 1996.

وتتويجاً لتلك الجهود قام الصندوق بتحرير وإصدار النسخة الأولية من التقرير في مطلع أغسطس من عام 1996 وإرسالها إلى السلطات المعنية في الدول العربية لإبداء ملاحظاتها حولها. وفي ضوء تلك الملاحظات قام الصندوق بتحرير وتجهيز الصيغة النهائية من التقرير قبل نهاية العام وإرسالها للطباعة والتوزيع.

مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية

يقوم الصندوق بدور أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ومن خلال هذا الدور، تابع الصندوق القيام بمسؤولياته في إعداد الدراسات والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس، إلى جانب وثائق الإجتماعات الدورية التي ينظمها الصندوق للمجلس ومكتبه الدائم. كذلك يتولى الصندوق منذ عام 1990 تنظيم إجتماعات لجنة الرقابة المصرفية العربية المنبثقة عن المجلس والمكونة من مدراء الرقابة المصرفية في الدول العربية.

وفي هذا الإطار، قام الصندوق بالإعداد لاجتماع المكتب الدائم للمجلس الذي عقد في مقر الصندوق بتاريخ 24 يونيو 1996، كما تولى الإعداد الفني والإداري لعقد الدورة العشرين للمجلس في الرباط في 12 سبتمبر من العام نفسه. وكان في مقدمة موضوعاتها، الصيغة الأولية من التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 1996، حيث أثنى المجلس على المستوى الذي وصل إليه التقرير مشيداً بالجهات المشاركة في إعداده. وقد ناقشت الدورة بجانب ذلك، توصيات الإجتماع الخامس للجنة الرقابة المصرفية، حيث وافق المجلس على توصية اللجنة حول "سياسة تصنيف التسهيلات الإئتمانية وكيفية احتساب المخصصات اللازمة لها".

وفي نفس السياق ناقش المجلس تقرير الأمانة حول الإجتماعين الثالث والرابع للجنة بازل مع ممثلي المجاميع الإقليمية للرقابة المصرفية. كما ناقش المجلس في إطار تبادل التجارب والخبرات بين المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية دراسة مصرف لبنان حول "دور المصارف المركزية في الإستقرار النقدي - التجربة اللبنانية"، وورقة الصندوق حول "التطورات في السياسات النقدية والمالية في الدول العربية خلال عام 1995"، والقضايا المقترح إدراجها ضمن الخطاب العربي الموحد في الإجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وفي إطار دوره كأمانة فنية للجنة الرقابة المصرفية، نظم الصندوق الاجتماع السادس للجنة الرقابة المصرفية العربية الذي عقد بمقره يومي 21 - 22 ديسمبر 1996. ولقد ناقشت اللجنة الورقة التي وضعتها لجنة بازل حول رقابة المصارف العاملة عبر الحدود، ودليل أساليب الرقابة المصرفية الفاعلة التي قدمها الأمين العام المساعد للجنة بازل للرقابة المصرفية. كما ناقشت اللجنة ورقتين أعدهما فريق العمل المشكّل من بين أعضاء اللجنة، حول "التركزات الإئتمانية" و"السيولة المصرفية"، حيث أوصت اللجنة باعتماد الأسس والقواعد

الواردة في الورقتين المذكورتين ليتم الإسترشاد بهما حسب التشريعات المرعية في كل دولة عربية. وكذلك استعرضت اللجنة آخر التطورات في مجال الرقابة المصرفية في الدول العربية التي قدمها أعضاء اللجنة.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

شارك الصندوق في إجتماعات المجلس الإقتصادي والاجتماعي في كل من دورته العادية السابعة والخمسين المنعقدة في القاهرة خلال 4 - 7 مارس 1996، ودورته الثامنة والخمسين المنعقدة في مدينة الإسكندرية خلال الفترة 16-18 سبتمبر 1996. وكان محور أعمال الدورتين، "تفعيل إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بهدف الوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية".

وقد عرض الصندوق على الدورة الثامنة والخمسين المسودة الأولية للتقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 1996 نيابة عن الجهات المساهمة في إعداده، إضافة إلى توصيات الدورة العشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. كما قدم الصندوق تقريراً عن نشاط الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة الذي يتولى الصندوق إدارته منذ عام 1990 بتكليف من المجلس الإقتصادي والاجتماعي.

منظمات عربية وإقليمية أخرى

حرص الصندوق خلال عام 1996 على المشاركة في اللقاءات الإقليمية المخصصة لبحث قضايا حيوية ترتبط بجوانب عمله واهتماماته. وفي هذا الصدد، شارك الصندوق في الندوة الأولى حول **الجمارك والكفاءة في التجارة الدولية**، التي نظمتها دائرة جمارك وموانيء دبي بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية. وقد شارك في الإجتماع ما يزيد عن 120 دولة ممثلة بمدراء الجمارك فيها. وقد قام الصندوق خلال الندوة بتقديم ورقة حول "دور صندوق النقد العربي وبرنامج تمويل التجارة العربية في تنشيط وتمويل التجارة العربية البينية".

وشارك الصندوق في إجتماع فريق خبراء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتقييم "**آثار جولة أوروجواي على اقتصادات دول مجلس التعاون والعلاقات التجارية بين دول المجلس ومنظمة التجارة العالمية والإتحاد الأوروبي**". وقد نظمت

هذا الإجتماع وزارة التجارة في دولة البحرين بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وقدم الصندوق خلال الإجتماع ورقة بعنوان "**المنافع الممكنة للقطاع الخاص من إنضمام دول مجلس التعاون إلى منظمة التجارة العالمية**".

كما شارك الصندوق بدعوة من مصرف ليبيا المركزي في أعمال ندوة دولية حول "**النظام الاقتصادي العالمي والتنمية العربية : الواقع والرؤية المستقبلية**". وحضر هذه الندوة نخبة من المتخصصين في مجال التنمية الاقتصادية على المستوى الدولي، والعربي. وقد قدم الصندوق في هذه الندوة ورقة حول "التحديات والعقبات التي تواجه التنمية العربية في إطار الدعوة المتنامية لصياغة نظام عالمي جديد".

ومن ناحية أخرى، شارك الصندوق في الندوة التي نظمتها اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (أسكوا) بالتعاون مع البنك الدولي وشعبة الإحصاء بالأمم المتحدة حول برنامج المقارنات الدولية في منطقة الأسكوا، والتي عقدت خلال الفترة 21-23 أكتوبر 1996، في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية.

المنظمات الدولية

في إطار التعاون القائم بينه وبين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، عقد الصندوق عدداً من الإجتماعات مع المسؤولين في هاتين المؤسستين، وذلك على هامش اجتماعات اللجنة الإنتقالية ولجنة التنمية التي عقدت في واشنطن خلال الفترة 22 - 24 أبريل 1996، وعلى هامش الاجتماعات السنوية المشتركة للمؤسستين الدوليتين التي عقدت في واشنطن خلال الفترة 28 سبتمبر - 3 أكتوبر 1996. وجرى خلال تلك المقابلات بحث عدد من القضايا ذات الإهتمام المشترك شملت استعراض الأوضاع الاقتصادية في بعض الدول العربية، وسياسات وبرامج التصحيح التي يجري تطبيقها في عدد من الدول الأعضاء في الصندوق. كما شملت التعاون المستمر بين الصندوق وهاتين المؤسستين في مجال خدمات التدريب التي يتيحها الصندوق لأعضائه من خلال معهد السياسات الاقتصادية التابع له، وفي مجال الندوة السنوية المشتركة التي يتولى الصندوق تنظيمها بالمشاركة مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي. ومن جهة أخرى قام الصندوق بمراجعة الترجمة العربية "لدليل إعداد بيانات ميزان المدفوعات" الذي يصدره صندوق النقد الدولي، وذلك بهدف إتاحة تلك الترجمة للمختصين في مجال إعداد موازين المدفوعات في الدول العربية، إلى جانب استخدامها كأحد المراجع الرئيسية

في الدورات التدريبية التي ينظمها الصندوق في مجال منهجية إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات. كما شارك الصندوق في إجتماع مجموعة الخبراء الذي نظمه صندوق النقد الدولي في واشنطن خلال الفترة 11-15/11/1996، والذي عُني بمراجعة مسودة الدليل الجديد للإحصاءات النقدية والمالية، وإقرار الصيغة النهائية للدليل في ضوء التوصيات والتعديلات التي توصل إليها الإجتماع.

ويتعاون الصندوق مع مؤسسة التمويل الدولية في عدد من المجالات المرتبطة بتطوير الأسواق المالية العربية. وقد شمل التعاون في عام 1996 عقد مشاورات لمتابعة مراحل الدراسة المتعلقة بمسح أنظمة المقاصة والتسويات في الأسواق المالية العربية. كما شمل أيضاً متابعة التطورات والإجراءات بشأن شركة تقييم الملاءة الإئتمانية بمشاركة شركة إيبكا، حيث باشرت هذه الشركة أعمالها وعُقد أول اجتماع لجمعيتها العمومية في شهر نوفمبر 1996.

وفي السياق نفسه، شارك الصندوق في إجتماع المجموعة الإستشارية للدول المانحة للعون لليمن الذي عقد في مدينة لاهاي برعاية الحكومة الهولندية بتاريخ 23 يناير 1996. كما شارك الصندوق أيضاً في إجتماع المجموعة الإستشارية للأردن الذي نظمه البنك الدولي في مقره في باريس بتاريخ 10 يوليو 1996. واستهدف الإجتماعان استقطاب العون لدعم جهود التصحيح في الدولتين.

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية

يمثل التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية أحد العناصر الهامة في استراتيجية عمل الصندوق، إذ أنه يعد امتداداً لجهود الصندوق في مجال تنمية وتشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، وكذلك للدور الكبير الذي لعبه الصندوق في تأسيس وإنشاء البرنامج ومباشرة نشاطه كإحدى مؤسسات العمل العربي المشترك التي تتمتع بالشخصية القانونية والذمة المالية المستقلة.

ويساهم الصندوق بنصف رأسمال البرنامج البالغ 500 مليون دولار أمريكي، كما تساهم فيه بالنصف المتبقي مؤسسات التمويل العربية المشتركة، والمؤسسات المالية والمصرفية العربية والدولية والمشتركة.

وبموجب مذكرة التفاهم التي أبرمت بين الصندوق والبرنامج في أبريل 1990 بغرض تنظيم التعاون بينهما، يقوم الصندوق بتقديم مجموعة من الخدمات المتخصصة التي يحتاجها البرنامج لتسيير أعماله مقابل رسوم متفق عليها. وقد شملت الخدمات التي وفرها الصندوق للبرنامج خلال عام 1996 المجالات الخاصة بالشؤون الفنية والقانونية والتدقيق الداخلي وخدمات مكتبة الصندوق، بالإضافة إلى إدارة المحفظة الإستثمارية لأمواله.

ويهدف البرنامج إلى تنمية التجارة العربية البينية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي، من خلال توفير التمويل للصادرات والواردات العربية وفقاً لشروط وأسعار تنافسية، وكذلك من خلال توفير المعلومات عن فرص التجارة في الأسواق العربية. وترتكز آليته على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تعينها الدول العربية لذلك الغرض. ويدير البرنامج عملياته من خلال خطوط ائتمان يقدمها إلى الوكالات الوطنية لإعادة تمويل الائتمان الذي تقدمه للصادرات والواردات. ولقد تم خلال العام تسمية تسع عشرة وكالة وطنية جديدة ليبلغ عدد الوكالات الوطنية 73 وكالة في 18 دولة عربية. إن هذا الإنتشار من شأنه توسيع الرقعة الجغرافية التي يغطيها نشاط البرنامج من جهة، وكذلك إعطاء خيار أكبر للمتعاملين في التجارة العربية فيما يتعلق بالوكالات الوطنية التي يرغبون في التعامل من خلالها، من جهة أخرى. ولقد بلغ عدد الإتفاقيات التي ابرمها البرنامج لإعادة تمويل صفقات تجارية بين الدول العربية 28 اتفاقية بلغت قيمتها قرابة 143 مليون دولار أمريكي. وبذلك يبلغ عدد الإتفاقيات التي أبرمها البرنامج منذ بداية نشاطه 106 اتفاقية بلغت قيمتها قرابة 410 مليون دولار أمريكي وذلك حتى نهاية عام 1996.

النشرات والتقارير الدورية والدراسات

واصل الصندوق خلال عام 1996 إصدار النشرات والدوريات والدراسات التي يهدف من ورائها إلى زيادة الوعي بالقضايا الإقتصادية الراهنة والتطورات التي تشهدها اقتصادات الدول العربية. وفيما يلي عرضاً للنشرات والتقارير الدورية والدراسات التي أصدرها الصندوق خلال العام.

التقرير الإقتصادي العربي الموحد

يشارك الصندوق في إعداد فصول التقرير الإقتصادي العربي الموحد، كما يضطلع بجانب ذلك بمهام تحرير التقرير وإخراجه. ولقد شارك الصندوق في التقرير الإقتصادي لعام 1996 بإعداد الفصول المتعلقة بالتطورات المالية والنقدية والمصرفية، وتطورات الأسواق المالية العربية، والتجارة الخارجية والمدفوعات والدين العام الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك أعد الصندوق فصل المحور بالتقرير عن "الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية".

النشرة الفصلية لقاعدة بيانات الأسواق المالية

مع إنطلاقة قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية في عام 1995، بدأ الصندوق في إصدار النشرة الفصلية لهذه القاعدة. وتغطي النشرة نشاط الأسواق المالية العربية المشاركة في القاعدة وأدائها. وتتضمن النشرة تحليلاً للتطورات في مؤشرات أداء هذه الأسواق وكذلك مؤشر الصندوق لهذه الأسواق ومقارنة ذلك مع مؤشرات أداء الأسواق المالية الناشئة والأسواق المالية في الدول الصناعية. كما تتضمن فصلاً خاصاً عن أحد الأسواق المالية المشاركة يتناول نشأته وتطوره بما في ذلك المعلومات التي تتعلق باجراءات الإستثمار في الأوراق المتداولة فيه لتكون بمثابة دليل المستثمرين. ولقد تناول العدد الرابع منها، سوق مسقط للأوراق المالية، وتناول العدد الخامس سوق الكويت للأوراق المالية، وتناول العدد السادس سوق بيروت للأوراق المالية بينما تناول العدد السابع هيئة سوق المال بمصر.

النشرة الإقتصادية

أصدر الصندوق خلال العام العدد الثاني من النشرة الإقتصادية. وتهدف هذه النشرة إلى التعريف بنشاطات الصندوق وإنجازاته، واستعراض القضايا الإقتصادية الراهنة ذات الأهمية التي ترتبط باهتمامات الصندوق وأهدافه. ويأمل الصندوق

من وراء إصدار هذه النشرة وتعميمها على القراء في الدول العربية إلى زيادة الوعي بهذه القضايا وتسهيل متابعة الأحوال الإقتصادية الراهنة والسياسات التي تنتهجها الدول العربية على الصعيد المالي والإقتصادي.

النشرات الإحصائية

اهتم الصندوق بموضوع المعلومات والبيانات الأساسية، وبالصيغ المناسبة لتمكينه من توفير البيانات والإحصاءات للقيام بتأدية المهام الموكولة له بالوجه المطلوب، ولتحقيق ما نصت عليه إتفاقية إنشائه من أن يعمل كمركز لجمع وتبادل المعلومات الاقتصادية وبخاصة تلك المتعلقة بالمسائل النقدية والمالية. وفي هذا الإطار، شرع الصندوق منذ إنشائه في تجميع الإحصاءات الاقتصادية لدوله الأعضاء وتبويبها وفق المنهجيات والمفاهيم المتعارف عليها دولياً في مجال إعداد تلك الإحصاءات، وذلك حتى يتسنى استخدام تلك البيانات في متابعة التطورات وفي عقد المقارنات فيما بين الدول، وكذلك تجميع تلك البيانات عند الحاجة، واستخدامها في إعداد المؤشرات الإقليمية والعربية. وبدأ الصندوق منذ عام 1980 في إصدار نشرات إحصائية تتضمن بيانات إقتصادية عن الدول العربية في سلاسل زمنية تتلاءم مع احتياجات مستخدمي تلك البيانات من واضعي السياسات والباحثين وغيرهم من المهتمين بمتابعة التطورات في الإقتصادات العربية. وتشمل هذه النشرات:

- الحسابات القومية للدول العربية.
- النقد والإئتمان في الدول العربية.
- أسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية.
- موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية.
- التجارة الخارجية للدول العربية.
- الدول العربية: مؤشرات اقتصادية.

الدراســـــــات

أعد الصندوق خلال عام 1996 عدداً من الدراسات شملت :

1 - دراسة حول "شبكات الحماية الإجتماعية - تجارب بعض الدول العربية". تم تقديمها في الندوة السنوية المشتركة لعام 1996 حول الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية.

2- دراسة حول "قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية". قدمت في ورشة العمل التي نظمها الصندوق بالتعاون مع منتدى البحوث الإقتصادية حول تنمية الأسواق المالية.

3- دراسة حول "دور صندوق النقد العربي وبرنامج تمويل التجارة العربية في تنشيط وتمويل التجارة العربية البينية". قدمت إلى الندوة الأولى حول الجمارك والكفاءة في التجارة الدولية التي نظمتها دائرة موانيء وجمارك دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية.

4- دراسة حول "المنافع الممكنة للقطاع الخاص من انضمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى منظمة التجارة العالمية". قدمت في إجتماع الخبراء من دول المجلس لتقييم آثار جولة أوروجواي على اقتصادات دول مجلس التعاون والعلاقات التجارية بين دول المجلس ومنظمة التجارة العالمية والإتحاد الأوروبي.

5- دراسة حول "التحديات والعقبات التي تواجه التنمية العربية في إطار الدعوة المتنامية لصياغة نظام عالمي جديد". قدمت في الندوة التي نظمها مصرف ليبيا المركزي حول النظام الاقتصادي العالمي والتنمية العربية : الواقع والرؤية المستقبلية.

الوضع المالي الموحد للصندوق

تشتمل البيانات المالية الموحدة على بيانات صندوق النقد العربي، وبيانات برنامج تمويل التجارة العربية (مؤسسة تابعة). ويساهم الصندوق في رأسمال البرنامج بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي، يمثل 50 في المائة من رأسمال البرنامج المصرّح به والمطروح للإكتتاب. ونتيجة لعدم الإكتتاب بكامل رأس المال المصرّح به والمطروح للإكتتاب، فقد بلغت مساهمة الصندوق كما في 31 ديسمبر 1996 ما نسبته 55 في المائة من رأسمال البرنامج المكتتب به والمدفوع بالكامل. وقد تأسس برنامج تمويل التجارة العربية من قبل مجلس المحافظين لصندوق النقد العربي بموجب قراره رقم (4) لسنة 1989 بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط إئتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب.

وتعكس البيانات المالية الموحدة المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 1996، ونتائج اعماله، وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. ويبيّن الملخص أدناه صافي حقوق المساهمين، ومصادر وتخصيصات الموارد، ونتائج الأعمال للسنة.

المركـــــز المالـــــي
صافي حقوق المساهمين

يتكون صافي حقوق المساهمين من حقوق المساهمين في صندوق النقد العربي وحقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة.

وقد إرتفع صافي حقوق المساهمين في الصندوق، والذي يشمل رأس المال والإحتياطيات، إلى 597,067 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1996 مقارنة بمبلغ 571,515 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1995، أي بزيادة مقدارها 25,552 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة نمو قدرها 4.5 في المائة.

أما حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، والذي يمثل حصة المساهمين الآخرين في رأسمال وإحتياطيات برنامج تمويل التجارة العربية، فقد بلغت 64,874 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 1996 وذلك بالمقارنة مع 60,927 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية السنة السابقة، أي بزيادة قدرها 3,947 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 6.5 في المائة.

ويبين الشكل رقم (6) أدناه التطور في صافي حقوق المساهمين لفترة الخمس سنوات (1992-1996):

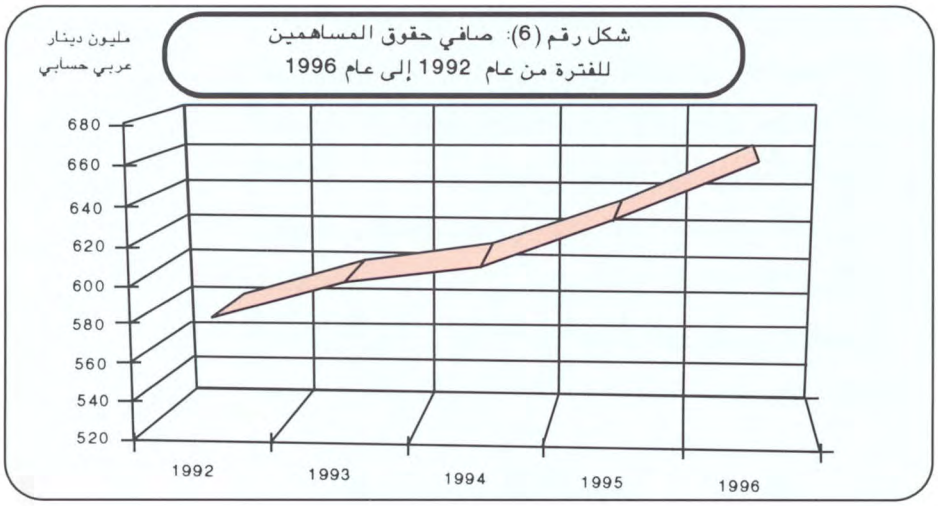

وقد تم توظيف صافي حقوق المساهمين كما يلي.

قروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 1996، مبلغ 186,905 ألف دينار عربي حسابي، في حين بلغ هذا الرصيد 177,562 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1995، وبزيادة قدرها 9,343 ألف دينار عربي حسابي.

وقد بلغ التزام الصندوق من القروض، والذي يمثل أرصدة القروض القائمة مضافاً إليها أرصدة القروض غير المسحوبة، 218,253 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1996، ويعادل ذلك 67 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل، في حين ان هذا الالتزام بلغ 211,728 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1995، وهو ما نسبته 65 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل.

قدّم الصندوق خلال عام 1996 قروضاً للدول الأعضاء بمبلغ 36,185 ألف دينار عربي حسابي، ليبلغ بذلك مجموع القروض المقدمة للدول الأعضاء 696,080 ألف دينار عربي حسابي حتى نهاية عام 1996، مقارنة بمجموع قدره 672,385 ألف دينار عربي حسابي حتى نهاية عام 1995.

المحفظة الاستثمارية الموحدة

بلغت قيمة المحفظة الاستثمارية الموحدة 437,297 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1996. وفي نهاية عام 1995 بلغت قيمتها 423,805 ألف دينار عربي حسابي. ويبين الشكل رقم (7) التالي ارصدة المحفظة الإستثمارية الموحدة في نهاية كل عام للفترة من عام 1992 إلى عام 1996.

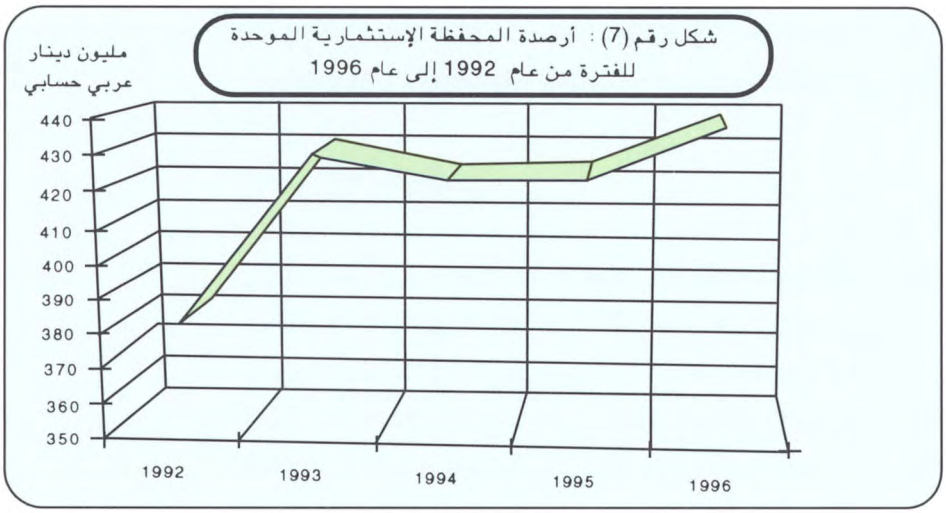

خطوط الائتمان

إن خطوط الإئتمان هي نوع خاص من أنواع التمويل يستخدم من قبل البرنامج (المؤسسة التابعة) لتوفير التمويل اللازم للمصدر والمستورد العربي للسلع العربية المنشأ والخدمات المصاحبة لها.

وقد بلغ رصيد خطوط الأئتمان كما في 31 ديسمبر 1996 مبلغ 24,933 ألف دينار عربي حسابي، وذلك بالمقارنة بمبلغ 17,823 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1995.

موجودات أخرى

بلغ صافي الموجودات الأخرى 12,806 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1996، بينما في نهاية عام 1995 بلغ صافي الموجوداتَ الأخرى ما قيمته 13,252 ألف دينار عربي حسابي. ويشمل صافي الموجودات الاخرى ودائع الصندوق بالعملات الوطنية لدى المصارف المركزية للدول الأعضاء، والموجودات الثابتة، والحسابات المدينة الأخرى بعد طرح أرصدة الحسابات الدائنة.

مـوارد الصنـدوق

تتكوّن مـوارد الصندوق مـن رأس المـال المـدفـوع والاحـتـيـاطيـات، والقـروض والتسهيلات التي يتم الحصول عليها، وأية موارد أخرى يقرّها مجلس المحافظين، وذلك طبقاً للمادة الحادية عشرة من اتفاقية الصندوق.

ويشكل رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل مصدر التمويل للقروض التي تقدَّم إلى الدول الأعضاء. وتحدد مساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع مدى وحجم استفادتها من القروض، بالاضافة الى القوة التصويتية لها.

رأس المـــــال

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989، تقرر أن يكون رأس المال المكتتب به والواجب دفعه 326,000 ألف دينار عربي حسابي. وبموجب قراره رقم (4) لسنة 1996، تم رفع رأس المال المكتتب به بقيمة حصة جيبوتي البالغة 250 ألف دينار عربي حسابي ليصبح إجمالي رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه 326,250 ألف دينار عربي حسابي. وقد بلغ الجزء المدفوع من رأس المال 324,090 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1996، منه 318,759 ألف دينار عربي حسابي بعملات قابلة للتحويل، و5,331 ألف دينار عربي حسابي بالعملات الوطنية المودعة لدى المصارف المركزية للدول الأعضاء. أما الجزء غير المدفوع والبالغ 2,160 ألف دينار عربي حسابي، والذي يمثل حصة فلسطين في رأس المال، فقد تقرر تأجيل المطالبة به وفقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة رأس المال المدفوع إلى رأس المال المكتتب به والواجب دفعه تعادل حوالي 99 في المائة، كما وأن نسبته إلى صافي حقوق المساهمين للصندوق تعادل حوالي 54 في المائة، كما في نهاية عام 1996.

الاحتياطيـــات

تشمل الاحتياطيات: الاحتياطي العام، واحتياطي الطوارىء، وفروقات تحويل البيانات المالية للمؤسسة التابعة. وقد بلغت الاحتياطيات ما مجموعه 272,977 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1996، بالمقارنة مع 247,675 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1995، وبمعدل نمو قدره 10 في المائة.

وقد بلغ رصيد الاحتياطي العام 215,256 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 68 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل في نهاية عام 1996، بينما بلغ هذا الاحتياطي في نهاية عام 1995 ما قيمته 197,519 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 62 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل.

وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989، تمَّ تكوين احتياطي طوارىء بغرض استخدامه لمقابلة أية خسائر غير متوقعة مستقبلاً، وذلك بتحويل مبلغ 25,000 ألف دينار عربي حسابي من الاحتياطي العام، على أن يحوَّل إليه مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي أو 10 في المائة من صافي الدخل سنوياً أيهما أكبر، إلى أن يصل رصيده إلى 25 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل. وقد بلغ رصيد احتياطي الطوارىء 65,000 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 20 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل في نهاية عام 1996، بينما كان رصيده في نهاية عام 1995 يبلغ 60,000 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 19 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل.

أما فروقات تحويل البيانات المالية للمؤسسة التابعة فقد بلغت رصيداً مديناً قدره 7,279 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1996، بينما سجلت في نهاية عام 1995 رصيداً مديناً قدره 9,844 ألف دينار عربي حسابي، وبذلك بلغ التحسن في فروقات تحويل البيانات المالية للمؤسسة التابعة 2,565 ألف دينار عربي حسابي وما نسبته 26 في المائة. ويوضح الشكل رقم (8) التالي تطور رأس المال المدفوع والإحتياطيات منذ إنشاء الصندوق وحتى 31 ديسمبر 1996.

شكل رقم (8) : رأس المال المدفوع والإحتياطيات
1996-1977

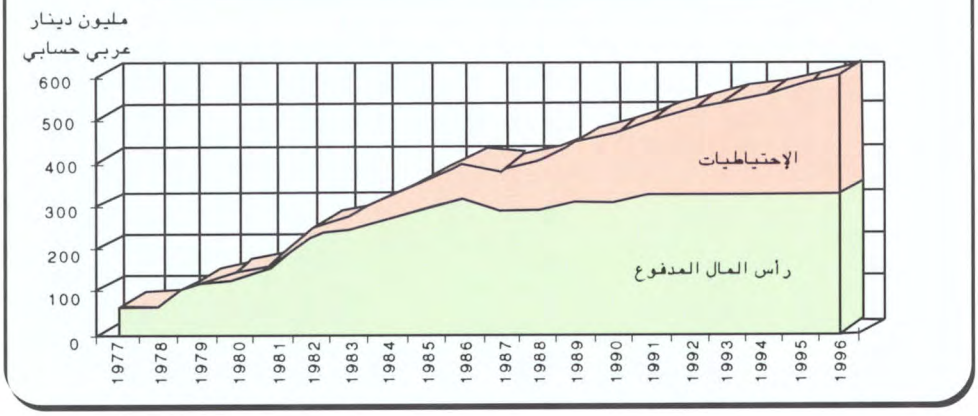

نتائـج أعمـال السنـة

الدخـــــل

بلغ إجمالي الدخل الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة والذي يتكون من فوائد ورسوم على القروض وخطوط الإئتمان، وفوائد ودائع وإيرادات من محفظة السندات والأوراق المالية، وإيرادات أخرى مبلغ 31,232 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1996، مقارنةً بمبلغ 31,779 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة.

الانفـــــاق

بلغ إجمالي الانفاق الموحد (متضمناً فروقات تحويل العملة) 4,280 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1996، مقارنةً بمبلغ 3,975 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، وبزيادة قدرها 305 الف دينار عربي حسابي وبنسبة 8 في المائة.

صافـي الدخـل

بلغ صافي الدخل الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1996، مبلغ 22,737 ألف دينار عربي حسابي في حين بلغ 23,841 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، أي بإنخفاض قدره 1,104 ألف دينار عربي حسابي، وبنسبة 5 في المائة. وقد تمَّ تحويل مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي من صافي الدخل للسنة إلى احتياطي الطوارىء، والمتبقي وقدره 17,737 ألف دينار عربي حسابي، تم تحويله إلى الاحتياطي العام.

تقرير مراقبي الحسابات

بسم الله الرحمن الرحيم

ارنست ويونغ

محاسبون قانونيون
صندوق بريد :١٣٦
الطابق ١١
بناية بنك الاتحاد الوطني
شارع السلام
أبوظبي - الامارات العربية المتحدة

هاتف : ٧٢٢٢٢٤
تلكس : ٢٢٦٧٢
فاكس : ٧٢٢٩٦٨

تقرير مراقبي الحسابات
لاصحاب المعالي اعضاء مجلس المحافظين
صندوق النقد العربي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لصندوق النقد العربي المبينة على الصفحات من 2 الى 13 . ان اعداد هذه البيانات المالية الموحدة هي من مسؤولية إدارة الصندوق وان مسؤوليتنا هي إبداء رأي مستقل حول البيانات المالية استنادا إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أخطاء مادية . تشتمل إجراءات التدقيق على فحص الأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية على أساس العينة ، ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي تجريها الإدارة ، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية ككل. وباعتقادنا أن الإجراءات التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً يمكننا من إبداء رأينا حول البيانات المالية.

في رأينا ان البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة صحيحة وعادلة عن المركز المالي للصندوق كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1996 وعن نتائج أعماله والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية .

ونؤكد ايضا انه في رأينا ان الصندوق يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة ، وان البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في تلك السجلات ، وان المصروفات الإدارية الفعلية مطابقة لاحكام القواعد المالية المعمول بها في الصندوق وللحدود المرسومة لها في الميزانية الإدارية. لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا . وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة مخالفات لاتفاقية الصندوق على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط الصندوق او مركزه المالي .

ارنست ويونغ
16 آذار (مارس) 1997
أبوظبي

صندوق النقد العربي

الميزانية العمومية الموحدة

31 كانون الاول (ديسمبر) 1996

	إيضاح	1996 الف دينار عربي حسابي	1995 الف دينار عربي حسابي
الموجودات			
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك		4,952	7,020
حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي		12,307	19,838
ودائع لدى البنوك		246,752	220,998
سندات واوراق مالية للتداول	3	174,943	169,600
سندات واوراق مالية للاستثمار	4	29,522	25,410
ودائع لدى البنوك المركزية	5	5,331	5,326
قروض للدول الأعضاء	6	186,905	177,562
خطوط الإئتمان	7	24,933	17,823
فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى	8	100,332	89,683
موجودات ثابتة		561	985
		786,538	734,245
رأس المال والاحتياطيات والمطلوبات			
رأس المال المصرح به		600,000	600,000
رأس المال المدفوع	9	324,090	323,840
الاحتياطيات	10	272,977	247,675
رأس المال المدفوع والاحتياطيات		597,067	571,515
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		64,874	60,927
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية	11	31,179	19,061
حسابات دائنة ومطلوبات اخرى	12	93,418	82,742
		189,471	162,730
		786,538	734,245

د. جاسم المناعي

المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات من 1 الى 15 المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

صندوق النقد العربي

بياني الدخل والانفاق والتخصيصات الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1996

	إيضاح	1996 الف دينار عربي حسابي	1995 الف دينار عربي حسابي
الدخل			
فوائد مقبوضة على الودائع		10,495	17,473
فوائد مدفوعة على الودائع		(1,151)	(914)
	13	9,344	16,559
فوائد ورسوم على القروض وخطوط الإئتمان		6,583	5,232
إيرادات محفظة السندات والاوراق المالية	13	14,763	9,572
إيرادات أخرى		542	416
		31,232	31,779
الإنفاق			
مصروفات إدارية وعمومية		3,640	3,233
مصروفات معونة فنية		193	163
استهلاك الموجودات الثابتة		543	534
فروقات تحويل عملة		(96)	45
		4,280	3,975
صافي الدخل قبل حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		26,952	27,804
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		(4,215)	(3,963)
صافي الدخل للسنة		22,737	23,841
التخصيصات المقترحة			
محول الى احتياطي طوارئ	10	5,000	5,000
محول الى احتياطي عام	10	17,737	18,841
		22,737	23,841

تشكل الإيضاحات من 1 الى 15 المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

صندوق النقد العربي

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1996

	إيضاح	1996 الف دينار عربي حسابي	1995 الف دينار عربي حسابي
نشاطات العمليات			
صافي الدخل للسنة		22,737	23,841
معدلاً بما يلي:			
استهلاك موجودات ثابتة		543	534
مخصص تقييم سندات واوراق مالية للتداول		-	(4,292)
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		3,947	1,623
الدخل من العمليات قبل التغير في الموجودات والمطلوبات المستخدمة في العمليات		27,227	21,706
التغير في الموجودات والمطلوبات المستخدمة في العمليات :			
سحوبات القروض		(26,513)	(26,914)
تسديدات القروض		17,170	17,337
الزيادة في خطوط الإئتمان		(7,110)	(12,506)
الزيادة في الحسابات الدائنة والمطلوبات الاخرى		10,676	10,135
الزيادة في الفوائد المستحقة والحسابات المدينة الاخرى		(10,649)	(12,349)
الزيادة في السندات والاوراق المالية للتداول		(5,343)	(112,114)
الزيادة في الودائع لدى البنوك المركزية		(5)	-
صافي النقد الناتج من (المستخدم في) نشاطات العمليات		5,453	(114,705)
نشاطات الاستثمار :			
شراء موجودات ثابتة		(119)	(75)
زيادة في السندات والاوراق المالية للاستثمار		(3,998)	(15,451)
زيادة في القروض المشتركة		(114)	(1,080)
صافي النقد المستخدم في نشاطات الاستثمار		(4,231)	(16,606)
نشاطات التمويل :			
زيادة في رأس المال		250	-
زيادة في الودائع من المؤسسات النقدية والمالية		12,118	9,925
صافي النقد الناتج من نشاطات التمويل		12,368	9,925
النقص (الزيادة) في فروقات تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة		2,565	(1,289)
صافي الزيادة (النقص) في النقد والبنود المماثلة للنقد		16,155	(122,675)
النقد والبنود المماثلة للنقد في بداية السنة		247,856	370,531
النقد والبنود المماثلة للنقد في نهاية السنة	14	264,011	247,856

تشكل الإيضاحات من 1 الى 15 المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

صندوق النقد العربي

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 كانون الاول (ديسمبر) 1996

1 نشاط الصندوق

انشىء صندوق النقد العربي بموجب الاتفاقية المبرمة في 27 نيسان (إبريل) 1976 من قبل 21 دولة عربية رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية وتنمية المبادلات التجارية فيما بينها . ويقوم الصندوق بصورة رئيسية بتقديم قروض للدول الأعضاء من اجل تصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها . ان مقر الصندوق كائن في مدينة ابوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة .

2 السياسات المحاسبية الهامة

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية . وقد تم إتباع السياسات المحاسبية الهامة التالية :

أ) اسس توحيد البيانات

تضم البيانات المالية الموحدة بيانات صندوق النقد العربي (الصندوق) وبيانات برنامج تمويل التجارة العربية (المؤسسة التابعة) الذي يمتلك الصندوق فيه نسبة 55٪ من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في 31 ديسمبر 1996. تم تأسيس المؤسسة التابعة من قبل مجلس المحافظين لصندوق النقد العربي بموجب القرار رقم (4) لسنة 1989 بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط إئتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الاعضاء . تتخذ المؤسسة التابعة من مدينة ابوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها .

لقد تم إستبعاد جميع المعاملات والارصدة الجوهرية التي تمت بين الصندوق والمؤسسة التابعة .

ب) العرف المحاسبي

تعد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة الفعلية . بمقتضى اتفاقية الصندوق اعدت هذه البيانات المالية بالدينار العربي الحسابي ، الذي يعادل ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

ج) محفظة السندات والأوراق المالية

تقيم محفظة السندات والأوراق المالية لغرض التداول على أساس إجمالي القيمة في السوق او التكلفة ايهما اقل وتدرج الأرباح أوالخسائر الناتجة عن عملية التقييم في بيان الدخل والإنفاق.

وتقيم السندات والأوراق المالية لغرض الاستثمار والتي يتم شراؤها بهدف الاحتفاظ بها على المدى الطويل بالتكلفة معدلة باستهلاك العلاوة او الخصم الذي يتم احتسابه على أساس أقساط سنوية متساوية اعتباراً من تاريخ الشراء وحتى تاريخ الاستحقاق ، مع أخذ مخصص مقابل اي انخفاض دائم في قيمة السندات والأوراق المالية .

د) العملات الأجنبية

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقا لاسعار الصرف السائدة في وقت إجراء المعاملة . تحول ارصدة الموجودات (باستثناء الموجودات الثابتة) والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة المالية الى وحدات حقوق السحب الخاصة طبقاً لاسعار الصرف الصادرة من صندوق النقد الدولي. يتم كذلك تقييم العقود الآجلة بالعملات الأجنبية المبرمة لتغطية الموجودات بأسعار الصرف الآجلة السائدة في تاريخ الميزانية العمومية والتي تتوافق مع تواريخ استحقاقاتها ، وتدرج الأرباح او الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل والإنفاق .

صندوق النقد العربي

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الاول (ديسمبر) 1996

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

د) العملات الأجنبية (تتمة)
يتم تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة باسعار الصرف السائدة كما في تاريخ الميزانية العمومية وتدرج الفروقات الناتجة عن ذلك في الاحتياطيات.

تسجل الموجودات الثابتة بأسعار الصرف السائدة عند دفع تكلفتها .

هـ) استهلاك الموجودات الثابتة
تستهلك تكلفة الموجودات الثابتة على أقساط سنوية متساوية خلال فترة استخدامها المتوقعة .

و) معاشات التقاعد ومكافأة نهاية الخدمة
يتم تحميل بيان الدخل والانفاق بمساهمات التقاعد التي تحتسب وفقا لنظام تقاعد العاملين المعمول به في الصندوق. اما بالنسبة للعاملين غير المشمولين بنظام التقاعد في الصندوق وجميع العاملين في المؤسسة التابعة فيتم تكوين مخصص للمبالغ الواجبة الدفع لهم عند انتهاء خدماتهم وتحتسب هذه المبالغ وفقاً للانظمة واللوائح المعمول بها في الصندوق وفي المؤسسة التابعة. لا تتضمن البيانات المالية موجودات نظام التقاعد والدخل الناتج عن ذلك والمطلوبات المقابلة لها .

ز) احتساب الايرادات
يتم احتساب الفوائد المستحقة القبض والفوائد المستحقة الدفع على اساس المبلغ وسعر الفائدة تناسبا مع الفترة الزمنية المتعلقة بها . وتعلق الفوائد على القروض للدول الاعضاء المتأخرة بالدفع لاكثر من سنة والفوائد التأخيرية المحتسبة على متأخرات اقساط القروض وفوائدها وتسجل في حساب الايرادات عند تحصيلها .

ح) النقد والبنود المماثلة للنقد
لاغراض العرض في بيان التدفقات النقدية يمثل بند النقد والبنود المماثلة للنقد ، حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك ، وحساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي والودائع لدى البنوك التي تستحق خلال ستة اشهر من تاريخ الميزانية العمومية .

3 سندات واوراق مالية للتداول

	1996 الف دينار عربي حسابي	1995 الف دينار عربي حسابي
سندات واوراق مالية للتداول (بالتكلفة)	174,943	169,600

بلغت القيمة السوقية للسندات والاوراق المالية للتداول 176,175 الف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1996 (1995 : 173,266 ألف دينار عربي حسابي) .

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الاول (ديسمبر) 1996

4 سندات واوراق مالية للاستثمار

	1996 الف دينار عربي حسابي	1995 الف دينار عربي حسابي
سندات واوراق مالية	26,045	22,047
قروض مشتركة	3,477	3,363
	29,522	25,410

بلغت القيمة السوقية لمحفظة السندات والاوراق المالية 26,903 الف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1996 (1995 : 23,340 الف دينار عربي حسابي) .

تمثل القروض المشتركة مساهمة الصندوق في قروض مشتركة ممنوحة للدول الأعضاء .

5 ودائع لدى البنوك المركزية

تمثل هذه الودائع مجموع المبالغ التي دفعتها الدول الاعضاء كحصتها من رأس المال بالعملات الوطنية وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذا للمادة (14) من اتفاقية الصندوق .

6 قروض للدول الاعضاء

	1996 الف دينار عربي حسابي	1995 الف دينار عربي حسابي
قروض مقررة منذ بداية الصندوق	696,080	672,385
قروض غير مسحوبة	(31,348)	(34,166)
اقساط قُروض مسددة	(477,827)	(460,657)
الرصيد في 31 كانون الاول (ديسمبر)	186,905	177,562

تتضمن القروض للدول الاعضاء قروض مستحقة وغير مستلمة كما في تاريخ الميزانية العمومية تبلغ 94,874 الف دينار عربي حسابي (1995 : 95,380 الف دينار عربي حسابي) وفي هذا الصدد تم اصدار قرار مجلس المحافظين رقم (6) لسنة 1995 بتمديد تعليق عضوية بعض الدول المعنية لحين تمكنها من التوصل الى اتفاق مع الصندوق لحل مشكلة المتأخرات .

صندوق النقد العربي

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الاول (ديسمبر) 1996

7 خطوط الإتتمان

	1996 الف دينار عربي حسابي	1995 الف دينار عربي حسابي
الرصيد في بداية السنة	17,823	5,317
سحوبات	20,370	15,624
	38,193	20,941
تسديدات	(13,861)	(3,022)
فروقات تحويل العملة	601	(96)
الرصيد في نهاية السنة	24,933	17,823

يتمثل هذا البند في خطوط إتتمان ممنوحة من قبل برنامج تمويل التجارة العربية بهدف تمويل وتشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية . ان الأرصدة غير المسحوبة لخطوط الائتمان المتعاقد عليها والسارية كما في 31 ديسمبر 1996 بلغت 3,552 الف دينار عربي حسابي (1995: 5,480 الف دينار عربي حسابي) .

8 فوائد مستحقة وحسابات مدينة اخرى

يتضمن هذا البند رصيد فوائد مستحقة على القروض للدول الأعضاء لم تسجل في حساب الإيرادات تبلغ 84,509 الف دينار عربي حسابي (1995 : 75,556 الف دينار عربي حسابي) وفقا للسياسة المحاسبية التي يتبعها الصندوق والمشار اليها في الإيضاح 2(ز) . أنظر أيضا الإيضاح رقم 12 .

9 رأس المال المدفوع

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989 ، تقرر ان يكون رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه 326,000 ألف دينار عربي حسابي ، وبمقتضى قراره رقم (4) لسنة 1996 ، تم زيادة رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه بقيمة حصة جيبوتي البالغة 250 الف دينار عربي حسابي ليصبح 326,250 الف دينار عربي حسابي .

	1996 الف دينار عربي حسابي	1995 الف دينار عربي حسابي
رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه	326,250	326,000
رأس المال غير المدفوع	(2,160)	(2,160)
رأس المال المدفوع	324,090	323,840

تم تأجيل مطالبة فلسطين بتسديد حصتها في رأسمال الصندوق المقرر دفعه وذلك بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978 .

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الاول (ديسمبر) 1996

10 الاحتياطيات

	عام الف دينار عربي حسابي	طوارئ الف دينار عربي حسابي	فروقات تحويل عملة الف دينار عربي حسابي	المجموع الف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1996/1/1	197,519	60,000	(9,844)	247,675
تحويل من صافي الدخل للسنة	17,737	5,000	–	22,737
فروقات تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة	–	–	2,565	2,565
الرصيد في 1996/12/31	215,256	65,000	(7,279)	272,977

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي او 10٪ من صافي الدخل للسنة ايهما اكبر الى احتياطي طوارئ الى ان يصل هذا الاحتياطي الى 25٪ من رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل ، ويستخدم هذا الاحتياطي لمقابلة اية خسارة غير متوقعة مستقبلا .

يتضمن الاحتياطي العام كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1996 مبلغ 22,482 الف دينار عربي حسابي (1995 : 20,171 الف دينار عربي حسابي) يمثل حصة الصندوق من احتياطيات تحتفظ بها المؤسسة التابعة .

11 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية

طبقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (5) لسنة 1989 والمبني على نص الفقرة (ز) من المادة الخامسة من اتفاقية صندوق النقد العربي ، قامت بعض المؤسسات النقدية والمالية بايداع بعض المبالغ لدى الصندوق لقاء فائدة متفق عليها .

12 حسابات دائنة ومطلوبات اخرى

يتضمن هذا البند رصيد فوائد مستحقة على القروض للدول الأعضاء لم تسجل في حساب الايرادات ، تبلغ 84,509 الف دينار عربي حسابي (1995 : 75,556 الف دينار عربي حسابي) ، وذلك وفقاً للسياسة المحاسبية التي يتبعها الصندوق والمشار اليها في الإيضاح 2 (ز) . أنظر أيضاً ايضاح رقم 8 .

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الاول (ديسمبر) 1996

13 إدارة أموال

أ) بناءً على قرار مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق رقم (10) لسنة 1994 وقرار مجلس ادارة برنامج تمويل التجارة العربية رقم (8) لسنة 1994 ، تم إسناد إدارة مبلغ 250 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (83,333 الف دينار عربي حسابي) في 16 أغسطس 1995 ، ومبلغ 300 مليون دولار امريكي (67,462 ألف دينار عربي حسابي) في 21 أغسطس 1995 على التوالي لعدد من مدراء المحافظ الخارجيين المتخصصين في هذا الشأن ، وذلك مقابل أتعاب متفق عليها وفقاً للاتفاقيات التي أبرمت معهم . ان الاموال المدارة من قبل مدراء المحافظ الخارجيين البالغة حوالي 169,344 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1996 موزعة كما يلي :

	1996 الف دينار عربي حسابي	1995 الف دينار عربي حسابي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	4,223	6,714
ودائع لدى البنوك	11,476	8,364
سندات واوراق مالية للتداول	150,264	136,336
فوائد مستحقة وحسابات مدينة اخرى (صافي)	3,381	3,367
	169,344	154,781

ساهم اسناد ادارة الاموال لعدد من مدراء المحافظ الخارجيين المتخصصين المشار اليه اعلاه بصورة رئيسية في تخفيض ايرادات الفوائد المقبوضة على الودائع والذي قابله ارتفاع في ايرادات محفظة السندات والاوراق المالية .

ب) بلغت الاموال المدارة من قبل الصندوق لصالح منظمات عربية متخصصة 4,431 الف دينار عربي حسابي (1995 : 3,406 الف دينار عربي حسابي) .

14 ارصدة النقد والبنود المماثلة للنقد

	1996 الف دينار عربي حسابي	1995 الف دينار عربي حسابي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	4,952	7,020
حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي	12,307	19,838
ودائع لدى البنوك	246,752	220,998
	264,011	247,856

15 الأدوات المالية

أ) إدارة مخاطر أسعار الفائدة

يتم ادارة مخاطر اسعار الفائدة عن طريق إعادة تثبيت اسعار الفائدة على خطوط الإئتمان بصورة دورية وباستخدام تقنيات إدارة فترات استحقاق محافظ السندات الاستثمارية وسندات المتاجرة ولذلك فان المخاطر الناتجة عن التقلبات في أسعار الفائدة محدودة.

يبين التحليل التالي الموجودات والمطلوبات الموحدة حسب تواريخ إعادة تثبيت أسعار الفائدة او تواريخ استحقاقاتها المتوقعة ونطاق معدلات الفائدة الفعلية لكل منها كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1996:

	الإجمالي	اقل من شهر	من شهر الى ستة اشهر	من ستة اشهر الى سنة	من سنة الى خمس سنوات	اكثر من خمس سنوات	غير معرضة لمخاطر تقلبات اسعار الفائدة	نطاق أسعار الفائدة الفعلية
	الف دينار عربي حسابي							٪
الموجودات								
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	4,952	4,952	-	-	-	-	-	5.5-0
حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي	12,307	12,307	-	-	-	-	-	4.2-3.8
ودائع لدى البنوك	246,752	126,320	120,432	-	-	-	-	6.4- 0.4
سندات للمتاجرة	174,943	174,943	-	-	-	-	-	11.9-3.1
سندات استثمارية	29,522	1,544	4,930	2,082	10,723	10,243	-	10.3-6.1
ودائع لدى البنوك المركزية	5,331	-	-	-	-	-	5,331	-
قروض للدول الأعضاء	186,905	2,835	2,706	14,601	68,360	3,529	94,874	5.8-4.2
خطوط الإئتمان	24,933	2,893	22,040	-	-	-	-	7.3-5.7
فوائد مستحقة وحسابات مدينة اخرى	100,332	-	-	-	-	-	100,332	-
موجودات ثابتة	561	-	-	-	-	-	561	-
	786,538	325,794	150,108	16,683	79,083	13,772	201,098	

15 الأدوات المالية – تتمة

	الإجمالي	اقل من شهر	من شهر الى ستة اشهر	من ستة اشهر الى سنة	من سنة الى خمس سنوات	اكثر من خمس سنوات	غير معرضة لمخاطر تقلبات اسعار الفائدة	نطاق أسعار الفائدة الفعلية ٪
	الف دينار عربي حسابي							
المطلوبات								
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	64,874	–	–	–	–	–	64,874	–
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية	31,179	27,701	3,478	–	–	–	–	5.7-5.3
حسابات دائنة ومطلوبات اخرى	93,418	–	–	–	–	–	93,418	–
	189,471	27,701	3,478	–	–	–	158,292	

15 الأدوات المالية - تتمة

ب) مخاطر الائتمان وتركيزاته

تمثل القيمة الدفترية المدرجة في البيانات المالية كما في تاريخ الميزانية العمومية ، الحد الأقصى لمخاطر الائتمان لجميع فئات الأدوات المالية المستثمر فيها .

تتركز استثمارات الصندوق في سندات حكومية ذات مخاطر منخفضة . كما يوفر الصندوق قروض للدول الأعضاء بهدف تصحيح الخلل في ميزان مدفوعاتها . وتقوم المؤسسة التابعة وفقاً لأهدافها المحددة في نظامها الأساسي بتوفير خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .

يسعي الصندوق لاحتواء مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التمويل من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات المصممة للحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن الحدود المرسومة لها . وقد تم وضع هذه الحدود على أساس أنواع القروض ومساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع بالعملة القابلة للتحويل والملاءة الائتمانية للطرف الذي يتم التعامل معه . لذلك فان حدوث خسائر نتيجة مخاطر الائتمان أمر مستبعد .

ج) مخاطر العملات الأجنبية

يتجنب الصندوق مخاطر تداول العملات الأجنبية بشكل أساسي بالاحتفاظ بموجوداته بالعملات الأجنبية حسب الأوزان في سلة وحدات حقوق السحب الخاصة ومن خلال استخدام عقود العملات الأجنبية الآجلة .

بلغت قيمة العقود الآجلة للعملات الاجنبية المبرمة لتغطية الاستثمارات والودائع بالعملات الاجنبية 69,996 الف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1996 (1995: 69,277 الف دينار عربي حسابي) .

د) القيمة العادلة

ان القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات الصندوق المالية تقارب القيمة المدرجة في البيانات المالية .

جدول (ا - 1)
القروض التي قدّمها الصندوق

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	عدد القروض	القيمة	المسحوب	المسدد
1978	2	6,563	6,563	0
1979	5	16,500	11,500	0
1980	4	11,750	10,250	4,125
1981	10	78,615	50,955	6,469
1982	8	31,440	47,567	4,541
1983	10	80,925	97,208	15,871
1984	5	16,300	18,050	27,664
1985	9	50,955	50,955	52,619
1986	11	33,555	27,805	26,021
1987	3	24,570	26,820	53,212
1988	14	121,037	118,485	61,919
1989	5	73,740	44,808	16,484
1990	2	15,675	39,709	48,371
1991	0	0	10,950	45,688
1992	2	18,475	8,475	27,649
1993	1	3,250	1,930	30,266
1994	4	50,930	39,275	22,421
1995	3	25,615	26,914	17,337
1996	2	36,185	26,513	17,170
المجموع	**100**	**696,080**	**664,732**	**477,827**

جدول رقم (1 - 2)
أنواع وقيم القروض التي قدّمها الصندوق

(الف دينار عربي حسابي)

السنة	تلقائي		عادي		ممتد		تعويضي		تسهيل تجاري		المجموع	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1978	2	6,563	0	0	0	0	0	0	0	0	2	6,563
1979	4	5,250	0	0	1	11,250	0	0	0	0	5	16,500
1980	2	2,250	1	4,500	0	0	1	5,000	0	0	4	11,750
1981	6	15,405	1	8,820	2	44,590	1	9,800	0	0	10	78,615
1982	5	14,280	0	0	2	13,240	1	3,920	0	0	8	31,440
1983	4	34,545	1	5,700	0	0	2	31,800	3	8,880	10	80,925
1984	3	7,065	0	0	1	4,335	0	0	1	4,900	5	16,300
1985	6	42,495	0	0	0	0	2	7,760	1	700	9	50,955
1986	8	21,555	1	6,250	1	3,250	0	0	1	2,500	11	33,555
1987	0	0	1	2,500	0	0	0	0	2	22,070	3	24,570
1988	8	79,627	2	13,270	0	0	1	2,460	3	25,680	14	121,037
1989	2	8,550	2	48,040	1	17,150	0	0	0	0	5	73,740
1990	0	0	0	0	1	9,050	1	6,625	0	0	2	15,675
1991	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1992	1	3,675	0	0	1	14,800	0	0	0	0	2	18,475
1993	0	0	0	0	1	3,250	0	0	0	0	1	3,250
1994	1	11,340	0	0	2	37,130	1	2,460	0	0	4	50,930
1995	1	5,175	1	15,120	1	5,320	0	0	0	0	3	25,615
1996	0	0	0	0	2	36,185	0	0	0	0	2	36,185
المجموع	53	257,775	10	104,200	16	199,550	10	69,825	11	64,730	100	696,080

جدول (ا - 3)

نسبة رصيد القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة إلى حصتها في رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل في نهاية كل من عام 1995وعام 1996

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	نهاية عام 1995			نهاية عام 1996		
	رصيد القروض في ذمة الدولة المقترضة	رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	نسبة مئوية ٪	رصيد القروض في ذمة الدولة المقترضة	رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	نسبة مئوية ٪
الأردن	7,980	5,320	150	9,300	5,320	175
تونس	0	0		5,175	6,900	75
الجزائر	29,150	41,640	70	40,380	41,640	97
السودان	30,147	9,800	308	30,147	9,800	308
الصومال	14,877	3,920	380	14,877	3,920	380
العراق	49,850	41,640	120	49,850	41,640	120
المغرب	22,863	14,800	154	17,375	14,800	117
موريتانيا	9,690	4,920	197	6,466	4,920	131
اليمن	13,005	15,120	86	13,335	15,120	88
المجمـــوع	177,562	137,160	129	186,905	144,060	130

جدول (1 - 4)

إجمالي إلتزامات القروض القائمة

(الف دينار عربي حسابي)

نهاية العام	القائمة بالذمة	غير المسحوبة	المجمـــوع
1978	6,563	0	6,563
1979	18,062	5,000	23,062
1980	42,187	6,500	48,687
1981	68,674	34,160	102,834
1982	111,700	18,033	129,733
1983	193,037	5,550	198,587
1984	183,423	5,965	189,388
1985	181,759	5,965	187,724
1986	183,843	11,715	195,558
1987	157,451	10,215	167,666
1988	213,717	12,767	226,484
1989	242,041	41,699	283,740
1990	233,379	10,950	244,329
1991	198,641	14,800	213,441
1992	179,467	10,000	189,467
1993	151,131	11,320	162,451
1994	167,985	35,465	203,450
1995	177,562	34,166	211,728
1996	186,905	31,348	218,253

جدول (أ - 5)

بيان رأس المال المدفوع والقروض

(ألف دينار عربي حسابي)

البيـــــان	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
رأس المـــال المدفـــوع المدفوع بعملات وطنيـة والمودع بالمصارف المركزيـة	67,041	118,366	131,546	151,370	229,810	248,090	268,250	295,390	312,790	290,190	289,790	311,840	311,840	323,840	323,840	323,840	323,840	323,840	324,090
للـدول الأعضـاء	4,966	4,966	5,226	5,226	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,331
المدفوع بعملات قابلة للتحويل	62,075	113,400	126,320	146,144	224,484	242,764	262,924	290,064	307,464	284,864	284,464	306,514	306,514	318,514	318,514	318,514	318,514	318,514	318,758
القروض المقدّمة خلال العام	6,563	16,500	11,750	78,615	31,440	80,925	16,300	50,955	33,555	24,570	121,037	73,740	15,675	-	18,475	3,250	63,420	25,615	36,185
أرصدة القروض المقدّمة (بما فيهـا غيـر مسحوب) *	6,563	23,062	48,687	102,834	129,733	198,587	189,388	187,724	195,558	167,666	226,484	283,740	244,329	213,441	189,467	162,451	203,450	211,728	218,253
أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة **	6,563	18,062	42,187	68,674	111,700	193,037	183,423	181,759	183,843	157,451	213,717	242,041	233,379	198,641	179,467	151,131	167,985	177,562	186,905
نسبة أرصدة القروض المقدّمة (بما فيها غير المسحوب) إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (٪)	10.57	20.34	38.54	70.37	57.79	81.80	72.03	64.72	63.60	58.86	79.62	92.57	79.71	67.01	59.48	51.00	63.87	66.47	68.47
نسبة أرصدة القروض القائمة إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (٪)	10.57	15.93	33.40	46.99	49.76	79.52	69.76	62.66	59.79	55.27	75.13	78.97	76.14	62.36	56.36	47.45	52.74	55.75	58.64

* جملة القروض المقدّمة مطروحاً منها أقساط القروض المسدّدة.

** جملة القروض المسحوبة مطروحاً منها أقساط القروض المسدّدة.

جدول (أ - 6)

معدلات الفائدة على القروض المقدمة للدول الأعضاء

(نسبة مئوية سنوية)

	القروض التلقائية	قروض تسهيل تشجيع التبادل التجاري	القروض العادية والممتدة والتعويضية
أ) القروض الجديدة *	4.15	-	5.75
ب) القروض القديمة			
السنة الاولى	3.75	4.95	5.20
2-1	4.25	5.25	5.50
3-2	4.75	5.55	5.80
4-3	-	5.85	6.10
5-4	-	-	6.40
6-5	-	-	6.70
7-6	-	-	7.00

* وفقا لقرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (6) لسنة 1989 الصادر في 1989/3/16.
ويطبق هذا التعديل على ما يستجد من قروض وتبقى المعدلات المثبتة في عقود القروض السابقة سارية المفعول لحين إنتهاء سدادها.

جدول (أ-7)

خطوط الإئتمان التي قدمها برنامج تمويل التجارة العربية

(ألف دولار أمريكي)

السنة	عدد خطوط الإئتمان	القيمة	المسحوب	المسدد	الرصيد القائم
1991	4	7,948	3,300	0	3,300
1992	15	47,497	30,432	14,560	19,172
1993	15	54,665	32,885	24,262	27,795
1994	22	70,721	30,520	35,030	23,285
1995	22	86,089	69,674	13,478	79,481
1996	28	142,640	87,872	59,796	107,557
	106	409,560	254,683	147,126	107,557

جدول (ب - 1)
رأس المال كما في 31 ديسمبر 1996

(مليون دينار عربي حسابي)

	الدولة	رأس المال المكتتب به	رأس المال المدفوع		
			بعملات قابلة للتحويل	بعملات وطنية	المجموع
1	المملكة الاردنية الهاشمية	5.400	5.320	0.080	5.400
2	دولة الامارات العربية المتحدة	19.200	18.900	0.300	19.200
3	دولة البحرين	5.000	4.920	0.080	5.000
4	الجمهورية التونسية	7.000	6.900	0.100	7.000
5	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	42.400	41.640	0.760	42.400
6	المملكة العربية السعودية	48.400	47.640	0.760	48.400
7	جمهورية السودان	10.000	9.800	0.200	10.000
8	الجمهورية العربية السورية	7.200	7.120	0.080	7.200
9	جمهورية الصومال	4.000	3.920	0.080	4.000
10	جمهورية العراق	42.400	41.640	0.760	42.400
11	سلطنة عمان	5.000	4.920	0.080	5.000
12	دولة قطر	10.000	9.800	0.200	10.000
13	دولة الكويت	32.000	31.500	0.500	32.000
14	الجمهورية اللبنانية	5.000	4.900	0.100	5.000
15	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	13.440	13.254	0.186	13.440
16	جمهورية مصر العربية	32.000	31.500	0.500	32.000
17	المملكة المغربية	15.000	14.800	0.200	15.000
18	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	5.000	4.920	0.080	5.000
19	الجمهورية اليمنية	15.400	15.120	0.280	15.400
20	دولة فلسطين *	2.160	-	-	-
21	جمهورية جيبوتي	0.250	0.245	0.005	0.250
	المجموع	326.250	318.759	5.331	324.090

1) طبقا لقرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 1988، فإن راس المال المصرح به هو 600 مليون دينار عربي حسابي.

2) بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989، تقرر أن يكون رأس المال المكتتب به والواجب الدفع 326 مليون د.ع.ح. وبموجب قرار رقم (4) لسنة 1996، تم رفع رأس المال المكتتب به بقيمة حصة جمهورية جيبوتي ليصبح إجمالي رأس المال المقرر دفعه 326,250 الف دينار عربي حسابي.

* بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978، تم تأجيل مطالبة دولة فلسطين بتسديد حصتها من رأسمال الصندوق المقرر دفعه.

جدول (ب - 2)

أعداد المتدربين بحسب الدول والدورات

1996 - 1981

اسم الدورة	إعداد ميزان المدفوعات	تحليل مخاطر الإئتمان والتحليل المالي	الرقابة على المصارف	المالية العامة	الإحصاءات النقدية والمصرفية	أساليب التحليل الإقتصادي	إدارة الاقتصاد الكلي	احصاءات مالية الحكومة	قاعدة بيانات الأسواق المالية	الإيرادات العامة	إدارة المصروفات العامة	أدوات الإستثمار وإدارة الحافظة الإستثمارية	إدارة القطاع الخارجي	البرمجة المالية	السياسات المالية والتنمية الاقتصادية	الحسابات القومية	السياسات المالية الإطار والممارسة	المجموع لكل دولة
الدولة/ عدد الدورات	7	2	3	3	4	5	6	4	2	1	2	4	2	1	1	1	1	49
الأردن	10	2	5	6	9	9	12	8	5	2	5	8	2	-	2	2	-	87
الامارات	24	4	7	7	11	15	19	12	2	2	8	17	1	3	3	3	6	144
البحرين	7	2	6	3	5	25	7	4	3	1	4	7	2	2	1	1	1	81
تونس	9	2	5	4	7	4	9	6	4	1	4	5	12	-	2	1	2	77
الجزائر	9	2	4	3	6	6	10	5	1	2	2	3	6	-	3	1	2	65
السعودية	17	2	12	10	13	18	22	13	2	3	6	8	3	10	3	3	3	148
السودان	6	2	4	4	3	3	6	3	-	2	2	2	-	-	-	-	-	37
سورية	12	2	2	4	5	8	12	8	2	2	5	9	3	-	2	3	2	81
الصومال	6	1	1	2	2	1	2	2	-	-	-	1	-	-	-	-	-	18
العراق	4	2	1	4	3	1	3	2	2	-	-	4	-	-	-	-	-	26
عُمان	5	1	5	3	5	7	8	5	1	1	3	11	1	1	3	1	1	62
فلسطين	2	-	1	1	2	2	3	2	-	1	1	-	-	-	-	-	-	15
قطر	7	2	4	2	6	5	5	5	1	1	-	4	2	5	2	2	2	55
الكويت	10	2	2	4	5	11	13	6	5	3	3	5	2	3	2	2	1	79
لبنان	6	1	2	3	3	2	6	2	-	-	2	4	2	-	2	1	2	38
ليبيا	6	2	4	3	5	4	7	7	-	1	2	3	6	-	1	1	1	53
مصر	9	-	6	7	9	7	17	10	2	3	4	6	9	-	2	3	2	96
المغرب	10	3	3	4	8	7	10	7	4	3	4	6	5	-	2	1	2	79
موريتانيا	6	2	4	3	6	8	12	4	-	2	3	-	5	-	2	1	1	59
اليمن	18	4	5	7	9	10	10	9	2	3	4	7	1	-	2	2	2	95
المجموع الكلي	183	38	83	84	122	153	193	120	36	33	62	110	62	24	34	28	30	1395

الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام والموظفين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعينهما كل دولة عضو من أعضاء الصندوق، وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له كل سنة بالتناوب. ويُعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الإدارة. هذا ويعقد مجلس المحافظين إجتماعاً سنوياً في النصف الأول من كل عام في دولة المقر أو خارجها.

وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم 4 لسنة 1996 الصادر في اجتماعه السنوي التاسع عشر الذي انعقد في تونس خلال الفترة 10-11 أبريل 1996، تم قبول طلب إنضمام جمهورية جيبوتي الى عضوية الصندوق وإلحاقها بمجموعة الجنوب العربي، وتم تحديد حصة جمهورية جيبوتي في رأسمال الصندوق بمقدار 250 ألف د.ع.ح..

ويتكون مجلس المحافظين حالياً على النحو التالي:

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ	معالي الدكتور زياد فريز[1]
	نائب المحافظ	سعادة سليمان حافظ
دولة الامارات العربية المتحدة	المحافظ	معالي أحمد حميد الطاير
	نائب المحافظ	معالي سلطان بن ناصر السويدي
دولة البحرين	المحافظ	معالي ابراهيم عبد الكريم
	نائب المحافظ	معالي عبد الله حسن سيف
الجمهورية التونسية	المحافظ	معالي محمد الباجي حمده
	نائب المحافظ	سعادة توفيق القروي
جمهورية جيبوتي	المحافظ[2]	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ	معالي عبدالكريم حرشاوي[3]
	نائب المحافظ	سعادة عبد الوهاب كرمان
المملكة العربية السعودية	المحافظ	معالي إبراهيم عبدالعزيز العساف[4]
	نائب المحافظ	معالي حمد السياري

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
جمهورية السودان	المحافظ	معالي الدكتور عبدالوهاب عثمان[5]
	نائب المحافظ	معالي عبدالله حسن أحمد[6]
الجمهورية العربية السورية	المحافظ	معالي الدكتور محمد العمادي
	نائب المحافظ	معالي الدكتور محمد بشار كبارة
جمهورية الصومال	المحافظ	معالي علمي فارح نور
	نائب المحافظ	سعادة علي عبدي عملو
جمهورية العراق	المحافظ	معالي أحمد حسين خضير
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور عصام راشد هويش
سلطنة عُمان	المحافظ	معالي أحمد بن عبدالنبي مكي
	نائب المحافظ	سعادة حمود بن سنجور بن هاشم
دولة فلسطين	المحافظ	معالي سعيد توفيق خوري
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور صالح جلاد
دولة قطر	المحافظ	معالي الشيخ محمد بن خليفة آل ثاني
	نائب المحافظ	سعادة عبد الله بن خالد العطية
دولة الكويت	المحافظ	معالي ناصر عبد الله الروضان
	نائب المحافظ	معالي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح
الجمهورية اللبنانية	المحافظ	سعادة رياض سلامة
	نائب المحافظ[7]	
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	المحافظ	معالي الطاهر الجهيمي[8]
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور سعيد عبد العاطي
جمهورية مصر العربية	المحافظ	معالي اسماعيل حسن محمد
	نائب المحافظ	معالي ظافر سليم البشري[9]
المملكة المغربية	المحافظ	معالي محمد القباج
	نائب المحافظ	معالي محمد السقاط
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	المحافظ	معالي محمدو ولد ميشل
	نائب المحافظ	سعادة الشيخ سيدي المختار ولد الشيخ عبدالله
الجمهورية اليمنية	المحافظ	معالي المهندس محمد أحمد الجنيد
	نائب المحافظ	معالي علوي صالح السلامي

1) إعتباراً من يناير 1996، خلفاً لمعالي الدكتور محمد سعيد النابلسي.
2) إنضمت جمهورية جيبوتي الى عضوية الصندوق إعتباراً من أبريل 1996، ولم تتم تسمية محافظ جمهورية جيبوتي بعد.
3) إعتباراً من سبتمبر 1996.
4) إعتباراً من فبراير 1996، خلفاً لمعالي الدكتور عبدالعزيز الخويطر.
5) إعتباراً من يوليو 1996، خلفاً لمعالي عبدالله حسن أحمد.
6) إعتباراً من يوليو 1996، خلفاً لمعالي الدكتور صابر محمد حسن.
7) لم تتم تسمية نائب المحافظ.
8) إعتباراً من فبراير 1996، خلفاً لمعالي الدكتور عبدالحفيظ الزليطني.
9) إعتباراً من فبراير 1996، خلفاً لمعالي الدكتور محمد أحمد الرزاز.

مجلس المديرين التنفيذيين

يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة.

ويتشكل مجلس المديرين التنفيذيين حالياً على النحو التالي:

المديرون التنفيذيون	الدولة /الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية (٪)
سعادة الدكتور جاسم المناعي	المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	
سعادة الدكتور جباره الصريصري	المملكة العربية السعودية	12.88
سعادة عبد الوهاب كرمان	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	11.39
سعادة عبد الواحد المخزومي	جمهورية العراق	* 11.39
سعادة الدكتورة فائقة الرفاعي (مصر)	جمهورية مصر العربية الجمهورية العربية السورية المملكة الأردنية الهاشمية الجمهورية اللبنانية دولة فلسطين	17.41
سعادة الدكتور محمد خلفان بن خرباش (الإمارات)	دولة الكويت دولة الإمارات العربية المتحدة	14.50
سعادة بشير علي خلاط (ليبيا)	المملكة المغربية الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الجمهورية التونسية الجمهورية الإسلامية الموريتانية	13.68
سعادة الدكتور ناصر محمد البلوشي (البحرين)	دولة قطر دولة البحرين سلطنة عُمان	7.71
سعادة أحمد أحمد غالب (اليمن)	الجمهورية اليمنية جمهورية السودان جمهورية الصومال جمهورية جيبوتي	* 11.03

* تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية كل من جمهورية العراق، وجمهورية السودان وجمهورية الصومال.

المدير العام والموظفون

يعيّن مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. ويعتبر الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله. ويساعد المدير العام في إنجاز أعماله موظفون فنيّون دائمون، ينتظمون في ست دوائر هي:

1. الدائرة الاقتصادية والفنية
2. دائرة الاستثمارات
3. دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي
4. الدائرة القانونية
5. معهد السياسات الاقتصادية
6. دائرة الشؤون الادارية

وبالاضافة إلى الدوائر الست، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي ومكتباً للمدير العام رئيس مجلس الإدارة، وكذلك اثنتين من اللجان الدائمة، وهما لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق. كما يتضمن اللجنة الادارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين وتم اعتماده من قبل مجلس المحافظين.

صندوق النقد العربي
ص.ب: 2818 أبوظبي - أ.ع.م.